الفصل الخامس

إلغـاء الــرق وآثــاره

أولاً : التنافس فى نقل العبيد

ثانيًا : حظر الرق

ثالثًا : الممارسات الاستعمارية للرق فى:

شمال نيچيريا ـ السودان الغربى ـ موريتانيا

الصومال ـ زنجبار وشاطئ كينيا

رابعًا : عدد العبيد المقتنصين

خامسًا: خلاصة أربعة قرون من تجارة الرق:

نهاية وبداية ـ الهجرات ـ الشاهد الاقتصادى ـ

تدهور الصناعات المحلية ـ الجانب الاجتماعى

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: التنافس فى نقل العبيد

بدأ شراء الأوروبيين للرقيق الإفريقى فى القرن التاسع عشر فى بدء اتصالهم بالساحل الغربى الإفريقى، واستغل البرتغاليون الرقيق قليلاً فى العمل بمزارع قصب السكر فى بعض جزر ساحل غانا، ولكن الأغلبية كانوا يصدرونها إلى أمريكا اللاتينية للاشتراك فى تعدين الفضة عام ١٥٢٠م[١].

وعندما نزل البرتغاليون سنة ١٥٠٠م فى مملكة كلانجا التى تقع فى الشرق الإفريقى عند نهر الزمبيزى بقصد الاستيلاء على مواطن الذهب بدءوا يستعيضون تجارة الذهب بتجارة الرقيق. أثارت تجارة الرقيق حفيظة السكان المحليين وأعلن ملك كلانجا عصيانه على الإدارة البرتغالية ونشبت الحرب بينهما، وانتصر البرتغال وأسروا ابن الملك الصغير وأرسلوه إلى جوا فى الهند، حيث تعلم وعمد واتخذه الحاكم هناك عبدًا له[٢].

وفى أوائل القرن السادس عشر نزل البرتغاليون فى حوض الكونغو مبشرين بالمسيحية فى عهد الملك الإفريقى نزنجا (الذى لقب فيما بعد أفونسو الأول) سنة ١٥٠٦ ـ ١٥٤١م الذى أبدى قبولاً للمسيحية وأرسل مجموعة من أبنائه وذويه إلى البرتغال لدراسة اللاهوت، غير أنهم كانوا يقعون أسرى فى قبضة تجار الرقيق الأوروبيين فيأخذونهم أرقاء فى سفن الرقيق إلى أوروبا. ونظرًا لازدياد عدد الأرقاء المأسورين من مملكة نزنجا ساءت علاقة هذا الملك بالإداريين البرتغاليين واستنجد نزنجا بملك البرتغال فلم يعره انتباهًا.

وفى الفترة ما بين ١٦٤٠ ـ ١٧٥٠م اشتدت المنافسة على تجارة الرقيق وأسس الأوروبيون عددًا كبيرًا من الحصون العسكرية والمراكز التجارية على شاطئ إفريقيا لتواجه الطلب المتزايد على العبيد. وانتهزالقساوسة والمبشرون هذه الفرصة فعملوا

(١) قضايا إفريقية ـ د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٢.
(٢) مجلة دراسات إفريقية (مجلة بحوث سودانية) العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٩٦.

على التبشير بينهم، وقد لعب هؤلاء الأفارقة المتنصرون دوراً بارزاً فى نشر المسيحية فى إفريقيا فيما بعد[١].

كان التوسع الكبير فى تجارة الرق عبر الأطلنطى فى منتصف القرن السابع عشر للتوسع فى زراعة قصب السكر فى جزر الهند الغربية بأمريكا عندما ثبت أن الإفريقى متفوق فى العمل الزراعى لمناعته ضد أمراض المناطق الحارة كالملاريا والحمى الصفراء، فضلا عن قدرته على العمل فى المناخ الحار الرطب أكبرمن الأوروبيين. وبلغت تجارة الرق الأوروبية عبر الأطلنطى مداها فى القرن الثامن عشر، ويقدر المصدر منهم ما بين ٣٠ ـ ٤٠ مليون نسمة، وهذا العدد هو عدد من وصلوا أحياء إلى العالم الجديد غير من هلك بسبب صعوبات النقل والأمراض والذين قتلوا أثناء الإغارات وعمليات القنص البشرى، ومن الصعب معرفة نصيب كل جزء من أجزاء إفريقيا فى هذه التجارة على وجه الدقة ولكن ربما خرج ثلثا الرقيق من ساحل الذهب وأنجولا والكونغو التى ذاع صيتها فى توريد العبيد فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد نقلت بريطانيا والبرتغال نحو ثلث الشحنات ونقلت هولندا نحو ١٨٪ منها وفرنسا ١٢٪ والولايات المتحدة ٥٪[٢].

وفى عام ١٧٩١م كانت زرائب[٣] الأوروبيين على شواطئ إفريقيا ٤٠ زريبة منها ١٤ لبريطانيا، و٣ لفرنسا، و١٥ لهولندا، و٤ للبرتغال، و٤ للدانمارك.

وبلغت تجارة الرقيق البريطانية ذروتها عشية حرب الاستقلال الأمريكية سنة ١٨٦٠م وكان عدد سفن تجارة الرقيق المبحر من موانى غرب إفريقيا ١٩٢ سفينة، وأول من مارس تجارة الرقيق فى بريطانيا هو السير چون هوپكنز، وكان تجار الرقيق البريطانيون منهمكين فى سد احتياجات المستعمرات الفرنسية من الرقيق، حيث لم تكن لبريطانيا مستعمرات مستقرة فى أمريكا.

كانت تجارة بريطانيا مع إفريقيا وقفًا على شركات بعينها فى البداية، ثم صدر أمر بفتحها لكل رعايا التاج، وكان سد احتياجات المستعمرات الإسپانية من الزنوج حصراً

(١) المرجع السابق ـ مجلة دراسات إفريقية ص ٩٧.
(٢) قضايا إفريقية ـ المرجع السابق ص ٩٢ ـ ١٠٢.
(٣) الزرائب جمع زريبة وهى المكان الذى كان يجمع ويحشد فيه العبيد حتى نقلهم إلى السفن وكانوا يطلقون عليه أحيانًا لفظ ورشة.

على الهولندنيين ثم الفرنسيين ثم انتقل إلى البريطانيين، حاولت شركة بريطانية احتكار التعاقد عام ١٧٦٣م، إلا أن هذا التعاقد انتهى على أثر تصاعد الشكاوى والاحتكاكات من الشركات البريطانية من جانب وبين الموظفين الإسپان من جانب آخر فارتفعت مشاعر السخط فى بريطانيا[١].

ظلت بريطانيا الناقل العالمى الأول والمتعهد الأوفر إمكانات لضمان شحن وتأمين سفن الرقيق لوصولها لمستعمرات بقية الدول الأوروپية فى جزر الهند الغربية والأمريكتين، أسطول ضخم يحرسه أسطول حربى وتحميه مباركة الملكة الياصابات لدوره فى تجارة الرق بعدما كانت مبادرة خاصة بالقراصنة والتجار المغامرين، وحافظت بريطانيا على مركزها فى سوق النخاسة العالمى طيلة قرنين والنصف[٢].

كما لعبت إسپانيا دوراً مزدوجًا فى مأساة الرق والاسترقاق، إذ سحقت الهنود الحمر فى مستعمراتها فى جزر الكاريبى وفى الأمريكتين ودمرت حضارتهم واستجلبت أرقاء إفريقيا ليؤدوا ما عجز الهنود عن إنجازه فى الزراعة والمناجم. ففى القرن السادس عشر اقترح الأسقف بارتلومى دى لاكاساس على ملك إسپانيا سنة ١٥١٨م جلب الرقيق من إفريقيا ليحلوا محل الهنود فى الزراعة والمناجم. وبحلول الربع الأخير من القرن السادس عشر فى عام ١٥٧٥م كان تعداد الأرقاء الأفارقة فى المستعمرات الإسپانية ٤٠ ألفًا، وأخذت السفن تعبر الأطلنطى وتفرغ حمولتها من الأرقاء.. ثلاثة قرون من تجارة الرقيق عبر الأطلنطى استنزفت ٤٠ مليون إنسان ٩٠٪ منهم شباب، وهذا الاستنزاف سلب إفريقيا مستقبلها[٣].

لم تكن هناك سلعة مربحة فى غرب إفريقيا طوال القرنين السابع عشروالثامن عشر مثلما كانت سلعة الرقيق، فلا الذهب ولا العاج ولا البهارات استطاعت أرباحها أن تلحق بأرباح الرقيق، وكانت شدة الطلب من عوامل رفع سعر الرأس من الرقيق بسبب المنافسة الحامية بين التجار الأوروپيين، وكانت الشركات التجارية تمثل القوى الأوروپية فى غرب إفريقيا، لذلك كان يتم فى بعض الأحيان تعاون بين هذه الشركات لإنشاء

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ١٩٥.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٤٤.
(٣) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٤٥.

الحصون والمخازن وتنظيم التجارة لمسافات بعيدة عن الساحل، وكانت هذه الشركات وسيلة وأداة لتنفيذ سياسات الدول الأوروبية. ومثل هذا التنظيم فى الاستنزاف لم يكن معروفًا لدى العرب فى إفريقيا، فلم تكن هناك شركات وراءها حكومات.

تفاقم اصطياد البشر لاسترقاقهم تفاقمًا خطيراً بسبب الطلب المتزايد من المستعمرات الأوروبية. وعلى الجانب الإفريقى مارس ملوك وشيوخ القبائل الغزوات حتى على أبناء قبائلهم أحيانًا بهدف مقايضتهم بالسلع الأوروبية، وكثيراً ما كانوا يشعلون النار فى القرى ليلا لاصطياد سكانها وهم يحاولون الفرار والنجاة. كان الملك أو شيخ القبيلة يحدد المنطقة التى سوف يتم الهجوم عليها بغتة للقيام بعمليات السطو على الرقيق، فيتم جمع الجنود دون أن يعرفوا السر وراء ذلك، وكان الجيش يسير الليل بطوله وأحيانًا أيامًا عديدة دون أن يعلم الغرض من المسير، وكان السير محسوبًا، بحيث يتم الوصول إلى القرية المقرر تدميرها عند الفجر أو غروب الشمس، حيث يحاط بها بينما الرجال يغطون فى سبات والنساء يبدأن دق الذرة، وهنا يدخل الجيش القرية. أما سكانها الذين أخذوا على حين غفلة وقد أصابهم الفزع فلا يكون لديهم من الوقت ما يكفى حتى ليعرف بعضهم بعضًا، فمن يبدى مقاومة يقتل، والباقون يوضعون فى السلاسل حيث يتقاسمهم الملك وأتباعه[1].

***

(١) السياسة والحكم فى إفريقيا الجزء الأول ـ المرجع السابق ص ٥٤.

ثانيًا: حظر الرق

لا ينس التاريخ ما قام به الإنجليز فى تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر، كانت الشركات البريطانية تعمل أولاً: فى تجارة الذهب ثم اتجهت إلى تجارة الرقيق لأنها تدر أرباحًا طائلة، وبدءوا يصدرون الرقيق إلى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى فى الأمريكتين، وكانت وسائل بريطانيا فى هذه التجارة هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لاصيطاد الجنس البشرى وجعلت من إفريقيا مسرحًا لصيدها ومن مستعمراتها سوقًا لها، فقد اندفعت إلى حيث يسكن السود كالذئب إلى حظيرة الغنم وأشعلت فى القارة النيران حتى تتمكن من الإمساك بأهلها. مارست الوحشية والقسوة التى يصعب حصرها مثال ذلك أن إحدى السفن البريطانية (زونج) أبحرت عام ١٥٨١م وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق، وعندما اكتشفت أن مياه الشرب غير كافية للعدد الذى تحمله السفينة وخوفًا من هلاك كل حمولتها فقد ألقى ١٣٢ عبداً فى عرض البحر، وأيدت المحاكم الأمريكية ذلك وقررت أنه لا تنطبق عليهم أى جريمة من جرائم القتل[١].

وابتداء من سنة ١٦٦٠م أخذت المستعمرات الإنجليزية فى شمال أمريكا فى وضع قوانين ولوائح تنظيم التعامل مع الرقيق، فأصدرت ولاية فرجينيا تشريعًا يجعل الأطفال من أم من الرقيق تجعله رقا بصرف النظر عن وضع الأب، ثم صدر تشريع آخر سنة ١٦٦٧م يبقى الرقيق فى حالة عبودية مدى الحياة مما يعنى أن الاسترقاق أصبح مؤسسة معترف بها تحكمها قوانين تصدرها الهيئات التشريعية، هذه التشريعات حرمت الإفريقى ليس من حريته فحسب. بل من آدميته وإنسانيته فهو يعامل كمنقول ليس له أى حقوق وأى إشارة احتجاج يرد عليها بعنف قد يصل إلى حد القتل، وإذا قتل السيد رقيقه للتغلب على عناده. لا تعتبر هذه جريمة قتل لأن الإنسان لا يدمر ممتلكاته قصداً، وصدر قانون بهذا سمى «بقانون الإصلاح - Correction Law»[٢].

(١) المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» نوفمبر ٢٠٠٦م، مطبوعات جامعة إفريقيا العالمية الكتاب الرابع بحث تجارة الرقيق وأثرها على العقل الإفريقى - الدكاترة جلال السيد الحفناوى - وعبد الله عبد الرازق إبراهيم ص ١٢٥ - ١٢٧.

(٢) المرجع السابق المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الحادى عشر بحث تجارة الرقيق عبر الأطلنطى د. ميمونة ميرغنى حمزة ص ١٦٣.

وقد ظلت هذه القوانين سارية حتى سنة ١٨٠٧م حين أصدر البرلمان البريطانى مرسومًا يحرم تجارة الرق. ولم يكن هذا نابعًا من الضمير الإنسانى، وإنما أقدمت بريطانيا على هذا الإجراء لأسباب تجارية صرفة فلم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى بين أوروبا وإفريقيا قبل القضاء على تجارة الرق لينفسح المجال للتجارة العادية. واتخذت بريطانيا من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى وفرض زعامتها على البحار، وتحت ستار محاربة الرق استطاع الإنجليز التوغل فى الأنهار الإفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين وفرضوا حمايتهم وتدخلوا فى الأقطار الإفريقية بحجة ضمان تنفيذ قوانين إلغاء الرق والنخاسية.

ونص المرسوم البريطانى الذى صدر فى ٢٥مارس سنة ١٨٠٧م على: تحريم تجارة الرقيق ومنع السفن البريطانية من نقل الرقيق، ومعاقبة السفن التى لا تتقيد بالمرسوم بالمصادرة أو الغرامة ١٠٠ جنيه إسترلينى عن كل رأس رقيق، ومصادرة الرقيق وإلحاقه بممتلكات التاج بتجنيده فى الجيش أو الأسطول دون حق فى معاش بعد الخدمة.

* حوافز لسفن الأسطول البريطانى لمراقبة وضبط السفن البريطانية التى لا تتقيد بالمرسوم، وذلك بمنح ١٣ جنيهًا إسترلينيّا على كل رأس من الذكور و١٠ جنيهات على كل رأس من الإناث و٣ جنيهات على كل طفل، وأصبح الحافز أحد مصادر تمويل الأسطول.

* إلزام ملاك الرقيق تسجيل كل أرقائهم من ١٦ مارس ١٨٠٧م للرقابة على البيع[١].

وقد هاجم اللورد البريطانى «دارموت ـ Darmot» الذين دعوا لوضع حد لتجارة الرق بقوله: «إننا لا نسمح بأى حال من الأحوال بعرقلة هذا النشاط التجارى الذى ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا». وكان صارمًا فى كلامه فإن ليفربول فى إنجلترا بنيت كما بنيت لشبونة فى البرتغال على عظام الرقيق الإفريقى ودمائه.

فى أغسطس عام ١٨٨٣م أصدر البرلمان البريطانى مرسوم عتق الرق، ونص المرسوم على: عتق الرقيق وتعويض ملاكه، ويكون العتق متدرجا؛ لأن الرقيق غير

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٤٩.

مؤهل للحرية، الرقيق المعتق يبقى بلا أجر لدى مالكه لمدة ١٢ سنة للعاملين فى الحقول، و٧ سنوات لخدمة المنازل، يخصم جزء من الأجر لتعويض المالك، الرقيق المعتق يعمل ثلاثة أرباع يوم العمل لدى مالكه بأجر، وربع اليوم بغير أجر وأينما شاء، الأطفال تحت سن السادسة أحرار. يبدأ سريان المرسوم فى أغسطس ١٨٣٤م.

حدث إلغاء تجارة الرق جنبًا إلى جنب مع صعود الاستعمار الإمبريالى، ولم تكن أوروبا مهتمة بالمساواة فى الحقوق، كانت تريد السيادة والسيطرة فقط، وهذا هو السبب العميق لإلغاء تجارة العبيد فى السياسة الأوروبية، أنهم أى الأوروبيين قالوا إنه بدلاً من أن نستورد العبيد فلنحتل أرضهم ونبقيهم فيها يعملون ويستخرجون ثرواتها لصالحنا. وفى الوقت نفسه كانت أمريكا قد استقلت عن أوروبا فلم يعد للأوروبيين مصلحة فى أن يصطادوا العبيد من إفريقيا ويصدروهم إلى أمريكا. بل صارت مصلحتهم فى استبقاء الإفريقيين فى إفريقيا واستعبادهم فيها واستخراج ثروات القارة وتصديرها لأوروبا.

لقد ألغوا العبودية عن البشر؛ لأنهم قرروا استعباد إفريقيا كلها كقارة وأرض، ولم تمنع قوانين تحريم الرق ثم إلغائه أوروبا من أن تكف عن الرق والاسترقاق، حتى فى القرن العشرين، بل وفى النصف الثانى من القرن العشرين أخذ الاسترقاق شكلاً آخر وهو السخرة الوجه الآخر للرق، فكان أصحاب الأعمال البيض فى المستعمرات الإفريقية إذا أرادوا الحصول على أيد عاملة تقدموا بطلبهم إلى الحكومة الاستعمارية وترسل الحكومة الطلبات بعد الموافقة عليها إلى المديرين المحليين ويطلب من الزعماء والرؤساء المحليين تجنيد العدد المطلوب، وكان الرؤساء، أو الزعماء، الذين يفشلون فى إحضار العدد المطلوب يجلدون بلا شفقة، وكان على عمال السخرة إطعام أنفسهم وأن يحضروا أدواتهم معهم، وإذا رفض أحد منهم العمل يسجن ويجلد، وتجرى عملية الجلد بضرب الضحية على راحة يديه ونظرًا لقوة الضربة فإن الإفريقى القوى كان يتحمل أربع أو خمس ضربات ثم ينهار بعدها.

آثار الإلغاء

إن إلغاء تجارة الرق كان ذا دلالة كبيرة بالنسبة للإفريقيين والأوروبيين، قلبت

عادات التجارة التى كانت قائمة على مدى ثلاثة قرون، وقوضت نظم الحكم والعادات الاجتماعية وفتحت الطريق للتغلغل الأوروبى وبدأ عصر الاستعمار المباشر لإفريقيا. ولكن كل ذلك جرى فى عملية متطاولة ومتنامية على مدى العديد من السنين. إن المشرعين البريطانيين بضربة واحدة أعلنوا إنهاء التجارة فى سنة ١٨٠٧م، ولكن ذلك كان محض بداية، وحتى لو كان البريطانيون لم يعودوا مهتمين بالعبيد فقد كان الآخرون ذوى وضع مختلف، وهؤلاء الآخرون التجار والإفريقيون أنفسهم صاروا يجمعون العبيد كما يشاءون وبالأعداد الكبيرة التى يطلبونها، ومضى سبعون أو ثمانون سنة بعد قانون الإلغاء الذى أصدره البريطانيون وما زال تجار العبيد يتمكنون من العمل بالتخفى فى موانى إفريقيا الغربية ويتحدون مخاطر أن يقعوا فى أيدى البحرية البريطانية وهم فى طريقهم إلى الأمريكتين. وخلال هذه العقود من السنين من القرن التاسع عشر تدهورت المساواة القديمة من الأوروبيين والإفريقيين ببطء أولاً ثم بسرعة متنامية، حتى صار لأوروبا اليد العليا بشكل حاسم.

إن مائتين من سنوات تجارة العبيد أنتجت مجتمعًا متلائمًا مع هذه التجارة فكان إلغاؤها مما أنتج أزمات اجتماعية فى كل هذه الدول. ونتج عن ذلك ظواهر من عدم الأمان ومن الاضطراب ومن الغموض استخلص منه الأوروبيون أن الإفريقيين غير قادرين على حكم أنفسهم فى سلام، وأنتج هذا الأمر من سوء الفهم ما كان له نتائج عنيفة، ورفعت أوروبا أعلام الحضارة تبرر بها حكمها للبلاد.

إن المشكل الحقيقى أن الإفريقيين لم يتركوا ليحكموا أنفسهم، لقد استدرجوا إلى المشاركة فى الاستغلال، كما أن الهوة بين أوروبا وإفريقيا زادت اتساعًا، وقد تطورت الرأسمالية التجارية الفرنسية والبريطانية إلى أن صارت رأسمالية صناعية، ثم تطورت إلى مستوى الإمبريالية. وهذا جزء من قصة أخرى، لقد كان ذلك تكرارًا لازداوجية قديمة فى الدوافع حكمت علاقات البرتغال بالكونغو فى عهد الملك أفونسو، وهذه الازدواجية هى المسيحية والربح. إن الملك ليوبولد ملك البلچيك اقتحم الكونغو تحت شعار إنه يخوض حملة صليبية جديدة بعصر التقدم ليزيل الظلومات عن القارة، ولكن كل أفعال البلچيك الأول كانت الإعلان عن أن الأرض كلها وناتج الأرض كله لهم وهم مالكوه، وفى هذا الوقت كانت شعوب حوض الكونغو كلها كانت لا تدرك

النتائج المخيفة التى ترتبت على ذلك، وظهر بعد ذلك مفهوم إفريقيا المتوحشة الذى يبرر الاستعمار كما برر من قبل تجارة الرق الذى أطلقته طبقات البرجوازية الأوروبية وسعيهم للسيطرة[1].

ولكن الأمر بين الإفريقيين فى إفريقيا كان مختلفًا، ومع الاندهاش الذى سببته المفاجأة البريطانية لمعارضة تجارة الرقيق فإن الرؤساء الإفريقيين وحكام إفريقيا حاولوا فى البداية إثناء شريكهم البريطانى عن هذه الخطوة، وعندما فشلوا واجهوا مشاكل جمة فى بلادهم؛ لأن كل شبكات التجارة التى كانوا يعتمدون عليها كانت تتعلق ببيع الرقيق.

ومع مضى الوقت ومع إدراكهم أن القرار كان نهائيّا بدءوا يتجهون إلى أشكال أخرى من التجارة ويمارسون أنواعًا من التجارة المشروعة بنجاح سريع، وساعدهم على ذلك الطلب الجديد على الصابون الذى يصنع من زيت النخيل وزيت التشحيم فكان ثمة احتياج ملح للشحوم المستخرجة من النباتات لسداد النقص الناجم عن عدم كفاية الشحم الحيوانى، وهذه المادة وجدت فى زيت النخيل الذى كان مزروعًا من مدة طويلة فى دلتا النيجر، وبدأ عدد من تجار ليفربول يطلبون زيت النخيل خلال سنوات قليلة من انتهاء تجارة الرقيق. وفى سنة ١٨٣٢م فإن أحد تجار الرقيق القدامى فى ليفربول صار يستورد نحو أربعة آلاف طن من زيوت النخيل فى العام الواحد، وبعد عامين من ذلك صار إجمالى تصدير زيت النخيل من دلتا النيجر يبلغ ثمنه نصف مليون جنيه إسترلينى وكلها كانت زيوتًا ينتجها حكام الدلتاوما شابههم.

وفى هذا السياق تبدو قصة الملك «چاچا أبوبو ـ Jaja Obobo» فى نيچيريا تثير الاهتمام، ولا يزال شعب الأيجبو ينظر إليه باعتباره أعظم رجل أنتجته قبيلته فى القرن التاسع عشر، وهم فى ذلك على حق.

عاش الملك چاچا فى هذه الحقبة التاريخية فى الدلتا عندما حل الطلب على الزيوت محل الطلب على العبيد بشكل واسع، وعندما بدأ تغلغل الاستعمار الأوروپى يقوى. ولد چاچا فى العبودية المحلية، وفى سنة ١٨٦٣م كان چاچا فى الثانية والأربعين من

(١) المرجع السابق The African, Slave Trade, P. 253-255

عـمره تاجـرًا ناجـحًا، تولى الحكم بعد أن توفى سلفـه «آلالى ـ Alali» عن دين كـبيـر يتجاوز ما بين ١٠ و١٥ ألف جنيه إسترلينى للتجار الأوروپيين وخلال عامين استطاع چاچا أن يؤدى الدين كله.

إن نجاح أناس مثل چاچا بالسرعة والمهارة الذين حولوا أسواق الرقيق إلى أسواق لزيوت النخيل يمكن أن يذكر فى مواجهة التفكك الاجتماعى الذى كان مرتبطًا بشكل مباشر مع هذا الأمر. إن طاقات كبيرة تبددت وأناسًا موهوبين أجبروا على العمل فى إطار الإمكانات التى كانت تعمل بقوة ضد فرض التوسع البناء، ومع زيادة الضغوط الأوروپية اهتز المجتمع من جذوره وانتشر فيه الشعور القاتل بعدم الأمان[١].

***

إن التجارة تغيرت طبيعتها مع ظهور الإمپريالية التى مارست نفوذها بإحكام السيطرة السياسية على البلاد الإفريقية بعد فتحها، ويمكن للمرء أن يترسم خطى ثلاثًا لهذه العملية:

أولاً: ظهر التدخل البحرى لمنع تجارة الرقيق الإفريقية ولحماية مصالح التجار الأوروپيين وقد صارت أكثر طموحًا واشتباكًا فى الصراعات الإفريقية.

ثانيًا: استتبع ذلك إنشاء القنصليات بسلطات واسعة للتدخل السياسى فى إفريقيا.

ثالثًا: مع الاحتياج المتنامى للإيرادات المحلية ظهر الإعلان الخاص بالحق فى الحكم.

إن بريطانيا عندما منعت تجارة الرقيق وصدرت تشريعاتها فى هذا الصدد عام ١٨٠٧م وحركت أسطولها لمنع هذه التجارة. ولضبط تهريب العبيد إلى أمريكا، كل ذلك كان يرجع لعاملين **أولهما**: أن الرأسمالية فى إنجلترا وفى أوروپا كانت قد تحولت من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية وصارت لا تعتمد على التجارة بقدر ما تعتمد على الصناعة وما يلزمها من قوة عاملة، وتحولت إلى النظام الإمپريالى الذى يهدف إلى احتلال البلاد الإفريقية وحكمها واستخراج ثرواتها لصالحه، وكل هذا يحتاج إلى الأيدى العاملة داخل إفريقيا. فعمل على الاحتفاظ بثروات إفريقيا داخلها والأيدى العاملة لشعبها ليعمل فى المزارع الإفريقية وفى المناجم الإفريقية التى تديرها الإمپريالية

(١) المرجع السابق The African, Slave Trade, P. 262

الإنجليزية والأوروبية عامة، **وثانيهما**: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استقلت عن بريطانيا بحرب الاستقلال وأعلنت استقلالها عن الحكم الإنجليزى ومن ثم لم يعد لبريطانيا مصلحة فى تصدير العبيد إلى أمريكا؛ لأنها لن تستفيد من عملهم هناك، وليس صدفة أن يأتى القرار البريطانى بمنع تجارة العبيد بعد استقلال الولايات المتحدة بنحو ثلاثين سنة.

***

obeikan.com

ثالثًا: الممارسات الاستعمارية للرق

إن الإدارات الاستعمارية كانت تخشى أن يؤدى التدخل الجذرى والسريع مع العبودية إلى نتائج كارثية بالنسبة للاقتصاد الذى يعتمد على العمل العبودى، كما كانت تخشى أيضًا من أن هذا التدخل السريع قد يستفز رد فعل عسكريّا من القيادات التقليدية التى كانت تمثل الطبقات المتحالفة مع الأوروبيين وكان التعامل معها حيويّا جدّا لتحقيق المصالح الأوروبية وخفض نفقات السياسات المتبعة والاعتماد على الحكم غير المباشر لبلاد إفريقيا. لذلك كان قمع تجار الرقيق كان له الأولوية لدى الرأى العام فى البلاد المستعمرة قد اتبع أسلوبًا نسبيًا ومتقطعًا وصار قمع العبودية أمرًا يسيرًا بعملية متطاولة المدى. شواهد ذلك:

شمال نيچيريا[1]

سيطر البريطانيون على الكتلة الأساسية من الأراضى الشاسعة التى عرفت بخلافة سوكوتو، وكان سير فردريك «لوجارد ـ Lugard» الذى صار لوردًا بعد ذلك هو المندوب السامى البريطانى الأول فى الإقليم الذى صار من بعد شمال نيچيريا. وفى سنة ١٩٠٦م أصدر هذا الحاكم قرارًا بالتعاون والاتفاق مع سلطة سوكوتو مضمونه أن الإلغاء المبتسر، أى قبل الأوان للشكل العام لعقد العمل قبل إيجاد نظام أفضل يحل محله لا يكون فقط خطأ إداريّا ولكنه سيكون أيضًا ظلمًا للسادة ما دام أن العبودية فى الداخل هى مؤسسة يقربها قانون الإسلام. وإن نظام العبيد هو شكل آخر من أشكال الملكية عند السكان وإن إلغاءه لن يكون معناه أقل من المصادرة الجماعية.

إن السياسة التى اتبعت تحت نفوذ هذا المندوب السامى كانت تمثل التفافًا على هذا النظام، فقمع تجارة الرقيق مع إنهاء الإغارات كان طريقًا لافتقاد مؤسسة العبودية مصدرًا أساسيّا لازدهارها، وثمة طريق آخر وهو إصدار قانون يحرر كل الأطفال الذين ولدوا من آباء عبيد بعد نهاية مارس ١٩٠١م وهو ما جرد مؤسسة العبودية من المورد الطبيعى للإسلام «المرجو» Murgau، وعن طريقه يمكن للعبيد أن يشتروا أنفسهم

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves P. 178-180

وحرياتهم بما يكسبونه من عملهم. وقد اكتسب عشرات من الآلاف حرياتهم بهذه الطريقة وهى طريقة لا تمثل انتهاكًا لمبادئ الإسلام ولا يستغربها السادة الملاك الذين عوضوا فعلاً عن فقدهم لملكيتهم للعبيد. وأكثر من ذلك وفى السنوات الأولى من الغزو البريطانى فإن كثيرًا من العبيد يبلغ عددهم نحو مائة ألف وأكثر قد فروا من سادتهم، وكانوا أحيانًا يفرون بجماعات كبيرة.

أدى ذلك لدى سادة كثيرين إلى تبنى هذا الوضع الجديد بدلاً من مقاومته. فإن تحرير العبيد مقابل ثمن معين كان مفضلاً عن أن يحرروا أنفسهم بالفرار بدون مقابل، وكان الأكثر تفضيلاً هو رغبة العبيد أن يقبلوا هذه الأوضاع الجديدة. إن متطلبات العمل قد قلت من خمسة أيام أو ستة فى الأسبوع إلى ثلاثة أو أربعة، وإن حوافز تكثيف العمل اتخذت شكل المنح والعطايا من مآكل أو ملابس أو أدخنة أو ملح فى المناسبات والأعياد فى مزارع الحكام الأرستقراطيين وكبار التجار. وأن عددًا من المحظيات عدن إلى ديارهن الأولى. وفى هذه الأحوال فإن الموظفين الاستعماريين وجدوا أنهم من الضرورى أن يتدخلوا، وفى حين أنه لا يوجد ما يميز بين المحظية والزوجة فقد قالوا إن هؤلاء النسوة ليس لهن الحق فى هجران أزواجهن.

إن أحد العناصر الأخرى لمقاومة مؤسسة العبودية كان من خلال السياسات الضريبية التى أدخلها الحكم البريطانى هناك، كان أساسه هو زيادة إيرادات الحكومة بشكل مباشر، ودعم النمو الاقتصادى للمصادر الضريبية المتزايدة، وكان نظامًا مركبًا ومن خلال عدة أنواع من الضريبة. . كانت هناك ضريبة نسبية على المحصولات وضريبة على حيازة الأرض وعلى المنازل، وهناك ضريبة أخرى على العبيد. ومع إعادة تشكيل الاقتصاد فإن العبودية فى شمال نيچيريا بقيت متزايدة فى شكل خادمات المنازل ونظام المحظيات.

إن المستعمرين البريطانيين استولوا على كثير من الأراضى وأغروا العبيد بأن يعملوا فيها بالأجر ليدفعوا من هذا الأجر ثمن تحررهم من ملاكهم، وفرضوا الضرائب على العبيد يدفعها ملاكهم فصار بذلك محفزاً للملاك أن يتخلصوا من العبيد أو أن يقبلوا أن يشتر العبيد أنفسهم بالعمل فى مزارع البريطانيين، وما لبث أن انتقلت العمالة بذلك من مزارع الملاك الأرستقراطيين المسلمين إلى مزارع البريطانيين.

السودان الفرنسى[1]

فى عام ١٨٨٤م ألغت الجمعية الوطنية فى فرنسا العبودية فى كل مستعمراتها، ولكن الفتوحات الواسعة فى إفريقيا أدت إلى أن يكون تطبيق هذا القرار ضعيفًا للغاية، ففى السودان الفرنسى فى غرب إفريقيا أقر الجيش هناك نظام العبودية، وذلك بتجنيد العبيد على طول نهر النيجر الأوسط وبتحويله مدفوعات عسكرية تدفع مقابلهم لسادتهم، كما أن الإدارة الاستعمارية وطنت العبيد الهاربين مع من لا بيوت لهم من النسوة والأطفال فيما يسمى القرى المحررة (قرى الحرية) وهؤلاء الناس عوملوا فى الأساس باعتبارهم مصدراً للعمل القهرى للتجنيد العسكرى، وهو نقل البضائع عبر الطرق للإمدادات العسكرية والعمل فى إنشاء السكة الحديد إلى باماكو، ولم يكن مما يثير الدهشة أن الفلاحين صاروا يسمون «عبيد البيض».

إن الغزو الفرنسى للأقاليم الواسعة كان مصحوباً فى الواقع بزيادة ملحوظة فى العبودية، وكان مرتبطًا بالتجارة. وإن الاقتصاديات المعتمدة على العبيد وخاصة فى «ماراكا ـ Maraka» وهى منطقة فى وسط النيجر استجابت لتطور الأسواق الاستعمارية فى باماكو لا بشراء المزيد من العبيد فقط ولكن بزيادة القيمة الفائضة التى يستخرجونها ممن يمتلكون من العبيد بزيادة عدد ساعات العمل فى اليوم وبتقليل ما يصرف لهم من طعام وبغض النظر عن عادات العمل التى تحفظ للعامل صحته وقوته.

وتحت ضغط الرأى العام الفرنسى الذى ظهر بسبب ما ترامى إليه من وضع العبيد فى المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا عينت وزارة المستعمرات حاكمًا مدنيّا للسودان الفرنسى. وفى سنة ١٨٩٤م أصدرت الإدارة الجديدة قرارات ضد قوافل العبيد وأسواق العبيد مع فرض غرامة عن كل عبد يؤتى به إلى الأراضى الفرنسية وأعلنت هذه القرارات فى الأسواق المركزية.

وفى الوقت ذاته ومع تقدم الغزوات الفرنسية فى غرب إفريقيا وفى إفريقيا الاستوائية فقد انخفض الوارد من العبيد الجدد الذين تتمخض عنهم الحروب الأهلية. وقد نقصت العمالة ولجأ العبيد إلى الإضرابات لمقاومتهم لأوضاعهم، مما زاد من الطلب على العمل. ومن هذه الأحداث فإن الحاكم العام الفرنسى لغرب إفريقيا شرع

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 181-183

فى إصدار نظام قانونى فى سنة ١٩٠٣م يعلن أن العبودية فى هذه المستعمرات لم تعد بعد وضعًا مشروعًا وأنه ليس من حق السادة ملاك العبيد فى هذه المستعمرات ولا من حق المحاكم الأهلية أو العسكرية هناك أن تعيد العبيد الهاربين إلى ملاكهم.

وكانت أعدادًا كبيرة من العبيد قد بدأت تنكر سلطة أسيادهم وتبتعد عن مواطنهم ليسكنوا فى أماكن بعيدة. وفى مايو سنة ١٩٠٥م حدثت مواجهات مسلحة بين العبيد المصممين على ترك سادتهم وبين السادة المصممين على بقائهم، وقد أرسلت كتيبة عسكرية للمساعدة فى المصالحة والوصول إلى تنازلات متبادلة، ولكن جهود المصالحة فشلت وأصدر الحاكم العام فى ديسمبر سنة ١٩٠٥م قراراً بإنهاء تجارة العبيد. وفى إبريل سنة ١٩٠٦م حدث نزوح واسع للعبيد من «بانمبا ـ Banamba»، وبتأثير ما حدث فى بانمبا فإن حركات الهجرة والخروج زادت فى أماكن عديدة عبر المستعمرات. وفيما بين سنة ١٩٠٥ ـ ١٩١٣م زاد السكان فى «بوجونى ـ Bougauni» من ٥,٩٥ ألف إلى ٢,١٦٢ ألف، كما زاد فى «واهيجووا ـ Ouahiguwa» من ٥,٩٥ ألف إلى ٣١٠ آلاف، وفى «سيكاسو ـ Sicasso» من ٤,١٦٤ إلى ٧,٢٢٣ ألف وفى «كورى ـ Koura» من ٢,٢٢٤ إلى ٣٢٠ ألفًا. والخلاصة أن العبيد حرروا أنفسهم فى حين كانت السلطات الاستعمارية تتذبذب بين إلغاء العبودية وبين توجس الخطر من نتائج ذلك. وعلى كل حال لم يعد كل العبيد إلى المناطق الأصلية لهم، ومن عادوا لم يرحب بهم فى قراهم التى تعاون رؤساؤها مع الغزاة، والتى كانت عائلاتهم قد هجرتها. وأن البعض ممن كانوا ولدوا فى العبودية بقوا بعد تحررهم مع سادتهم فى مزارعهم وبعد أن تفاوضوا معهم حول شروط جديدة للخدمة وظروف أحسن للعمل وطعام أكثر.

ومن حيث النتائج الاجتماعية فإن انتهاء العبودية كان له نتائج متعددة، فإن ملاك ماراكا الذين فقدوا عبيدهم قد حافظوا على إنتاجهم الزراعى إما بأن قاموا بالعمل بأنفسهم فى أرضهم مع نسائهم وأطفالهم أو باستخدام العمل المأجور، وأن بعض المناطق وخاصة عند حواف الصحارى فقدت سكانها، وأن آخرين وخاصة فى وادى النيجر الأوسط صاروا أكثر رخاء لارتباطهم بالأسواق السلعية الاستعمارية. وقد استطاع عبيد سابقون أن يكسبوا وأن يدخروا مالاً كافيّا ليشتروا مزارع خاصة بهم أو أن يتحولوا إلى أعمال أخرى مثل النقل والتجارة وصناعة الملابس. وعندما لم يعد هناك

عبيد فقد اختفى الاستثمار فى هذا المجال وانتقل رأس المال إلى قطاعات أخرى مثل التجارة فى السلع وتربية المواشى.

موريتانيا[1]

اتبعت السياسة الفرنسية فى موريتانيا طريقًا مميزًا من البداية واستمرت فى ذات الاتجاه لمدة طويلة بعد غزو الداخل بين عامى ١٩٠٥ ـ ١٩١٠م، قالت الإدارة الاستعمارية إن طبيعة العبودية ونظامها هو من السمات الخاصة بموريتانيا واللصيقة بها وإن تحرير العبيد سيكون تدخلاً ثوريًا مما ينتج سخطًا سياسيًا وعدم استقرار اجتماعى.

وإن القبائل المالكة للعبيد المعروفة باسم «المور ـ Moors» تشمل البدو والرعاة والمزارعين المستوطنين والتجار ورجال الحرب والمدنيين، وهم يلتزمون ويرتبطون تمامًا بعاداتهم وقيمهم وعقائدهم وأملاكهم، وكان «الأدرار ـ Adrar» فى المنطقة الداخلية التى خاضت مقاومة عنيفة وممتدة لمدد طويلة جعلته من الواضح فى مفاوضاتها للتسليم أن تستبقى ملكيتها للعبيد، وكانت موافقة فرنسا على ذلك كعذر لإستراتيجية براجماتية، وأن قبائل الأدرار كانت لهم علاقات تجارية وعقائدية وعرفية وثيقة مع قبائل الشمال فى مراكش والصحراء الإسپانية ولم تكن الحدود الجغرافية واضحة. وكانت فرنسا تخشى أن يتكون حلف من الأدرار والشمال ضدها.

إن الهيكل الاجتماعى لموريتانيا أكثر تركيبًا وتعقيدًا من أن يكون مجرد تقسيم بين سادة وعبيد. هناك يوجد مكون مهم بشكل خاص وهو «الهراتين ـ Haratin» أو العبيد المحررين الذين لهم الحق شرعًا فى أن يمتلكوا ولديهم القدرة على أن يكون لهم أطفال ولهم الحق أن يتزوجوا بإرادتهم، ومع ذلك فهم ليسوا أكفاء متساوين من الناحية الاجتماعية مع سادتهم السابقين.

إن الفرد من الهراتين مدين لمالكه السابق دينا مستمرًا فى شكل جزية تتمثل فى أداء نقدى سنوى أو فى تقديم مقابل عينى، وهذا الالتزام ينتقل من جيل إلى الجيل التالى له

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 183-186

فى سلسلة لا تنتهى، ومن ثم فإن هناك مكافأة دنيوية وثوابًا أخرويًا للملاك الذين يفكون رقاب عبيدهم.

وبالنسبة للجارية الأنثى فإنها تأمل فى الهروب من وضعها بالزواج من أحد أفراد الشعب من الطبقات الفقيرة وخاصة من السود مثل الجنود فى الجيش الفرنسى الذين يجند أغلبهم من خارج موريتانيا ولكنهم يقطنون فى معسكرات فى مدن موريتانيا. إن الإدارة الفرنسية حتى لا تغضب ملاك الجوارى أصدرت تعليمات لا تشجع على زواج الجوارى بالجنود السود الفرنسيين فلا تتزوج جاريته إلا بعد أن تتحرر، وأن يدفع مهر عنها ولا يسمح لها بأن تتبع زوجها خارج البلاد، وإذا ترك هو البلاد فإن المهر الذى دفعه والأطفال الذين أنجبتهم يجب أن يبقوا مع الزوجة.

وفى التطبيق فإن عدم رغبة السادة فى تحرير الجوارى يعتبر تجاهلاً لما تحدث عنه القرآن الكريم من تحريرهن. وكثيراً ما يحدث أن السيد يقبل المهر ويصرح بزواج جاريته ثم يرفض تحريرها، وعندما صار الحق فى الأطفال محل النزاع فإن العادات المرعية والمحاكم الإسلامية السائدة تبقى الأطفال مع آبائهم، وتجد الجارية التى نشدت الحرية من خلال الزواج ـ تجد نفسها فقدت حريتها وحرية أطفالها.

إن توسع سوق العمل المأجور وسوق السلع قد أمد الهراتين بفرص اقتصادية جديدة ومنها تراكم مالى يسمح لهم بامتلاك العبيد ونتج عن ذلك أن العبيد المحررين بدلاً من أن يدافعوا عن العبيد غير المحررين، بدلاً من ذلك انضموا إلى السادة ملاك العبيد التقليدين من النبلاء وارتبطوا بهم أكثر مما ارتبطوا بإخوانهم القدامى غير المحررين.

وبعد أن ضمنت السياسة الفرنسية أن تكيف الأوضاع العبودية كثمن للسلام السياسى طبقت مبدأها بعد ذلك فى تقرير عدم شرعية تجارة العبيد مع تعريف مرن لما يمكن أن تتحدد به التجارة. إن بعض العبيد الذكور فروا من سادتهم ينشدون العمل المأجور ويستمتعون بالحرية عبر الحدود فى الجنوب وقد وجدوا أنه حتى عندما يوجد العمل المأجور فإن ظروف العمل تكون قاسية وليس للعامل المأجور من الحرية إلا اسمها. وبالنسبة للجوارى فمنهن من رحل، وبعض قادة المراكشيين Moors احتج لدى الإدارة الفرنسية لأن أعداداً كبيرة منهم ذهبت إلى آتار Atar عاصمة أدرار وطلبوا

اتخاذ إجراءات ضدهن. وقد وعدت الإدارة الفرنسية باتخاذ إجراءات ما ولكن لم يكن لها تأثير واقعى بدليل أن الاحتجاجات استمرت عشرين سنة تالية.

إن انتعاش العبودية لا يرجع فقط إلى تشديد الرقابة التى يمارسها السادة على عبيدهم؛ فإن قوة التقاليد والإحساس بالواجب كان يعتبر عنصراً فى استبقاء العبودية وانتعاشها، وإن الموظفين الاستعماريين والمحاكم القائمة كانت ترجح حقوق السادة على العبيد، وفضلاً عن ذلك فإن العبيد لم يكونوا يرغبون فى أن يفقدوا ضمان المعيشة التى يقدمها لهم السادة وذلك من أجل حرية قد تقودهم إلى ظروف قاسية جدّا، وإن فترات من الركود الاقتصادى جعلت الهرب إلى الحرية أسهل كما جعلته أيضًا أصعب.

وبين أعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣م حل جفاف شديد فى أدرار، وترك العديد من بدو المور Moors المنطقة بحثًا عن المرعى وتركوا عبيدهم وراءهم ولجأ العبيد إلى المدن وابتلعتهم جماهير السكان العاطلين فى المدن. وبالنسبة للجوارى ـ وكن غير قادرات على أن يجدن عملاً منزليّا ـ لم يجدن وسيلة للحياة إلا الأعمال الهابطة. ومنها الدعارة، وفى الجنوب حيث إقليم «ترارزا ـ Trarza» الذى يعتمد فى رخائه على الأسواق العابرة للحدود عند السنغال أصيبت كذلك بركود اقتصادى شديد. وفى هذه الأثناء وجدت تجارة الرقيق؛ لأن بعضًا من الملاك باعوا عبيدهم إلى تجار الأدرار، وهؤلاء التجار إما استبقوا ما اشتروه أو باعوهم إلى تجار آخرين.

ولما جاءت الحرب العالمية الثانية (من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) ضربت بعنف الأسواق فى كل من الشمال والجنوب بشكل حاد ووسط هذا البؤس فإن الهراتين والعبيد الذين لم يستطع سوق العمالة اليدوية أن يستوعبهم فقد تحولوا إلى لصوص ومشردين، ومرة أخرى كما حدث فى أزمة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣م انتعشت تجارة الرقيق وخاصة ١٩٤٦، ١٩٤٧م ولجأت الناس إلى الدعارة.

إن الأوقات الصعبة تشكل فرصًا يمكن للبعض أن يستغلها فإن قليلاً من الهراتين اشتروا ماشية ونخيلاً وملكيات أخرى من ملاك الأراضى الذين اضطروا إلى بيع ما يملكونه تحت وطأة الدين أو لإطعام أسرهم وبعضهم استثمر جزءاً من أمواله فى شراء العبيد. إن شخصية مثل حمودى فى آتار Atar قد أرسى أسس ثروته كتاجر للحوم

وللجلود واستطاع أن يسيطر على أغلب الملكيات عند انتهاء الحرب، وقد اشترى عبيداً للعمل فى أرضه واشترى محظيات من الجوارى وتزوج بإحداهن وعندما توفى سنة ١٩٦١م كان لديه ١٣ طفلاً ومائتان من العبيد.

الصومال[١]

فى سنة ١٨٩٢م تخلى سلطان زنجبار عن ساحل «بنادير ـ Benadir» فى جنوب الصومال لسيطرة المصالح التجارية الإيطالية، وكانت السلطة سنة ١٨٧٣م قد أصدرت قرارات متتابعة ضد تجارة العبيد وضد العبودية فى ذاتها على طول ساحل الصومال. ومع ذلك فإن أثر هذه القرارات كان ضئيلاً حتى أنه سنة ١٩٠٣م فإن شركة بنادير الإيطالية تعاونت بشكل صريح مع تجار العبيد المحليين، وإن إحصاءً جرى وأظهر أن نحو ثلث سكان مقديشيو البالغين ٦٧٠٠ ساكن ثلثهم كان من العبيد، وثمة عدة آلاف فى مدن أخرى كانوا يعملون فى صناعات النسيج وزيوت السمسم وأغلبهم كانوا مملوكين لتجار عرب وصوماليين. وفى سنة ١٩٠٦م عندما صار للحكومة الإيطالية سيطرة مباشرة؛ فإن حاكمها الأول قدر إجمالى سكان العبيد فى المستعمرة ما بين ٢٥ ألفًا و٣٠ ألفًا، وقد خضعت الحكومة لضغوط الرأى العام الإيطالى الذى كان ساخطًا على ارتباطات شركة بنادير بتجارة العبيد فأصدرت الحكومة سلسلة من القرارات فيما بين سنة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤م تحرم فيها تجارة الرقيق وتقرر التحرير المباشر لكل العبيد الذين ولدوا قبل ١٨٩٠م. وفى المدن حيث قدمت الإدارة الإيطالية أرصدة تعوض بها السادة لتساعد على تقبلهم لقراراتها؛ فإن العبيد المحررين تحولوا إلى خدم منازل لدى ملاكهم السابقين واعتبروا عمالة منخفضة الأجر يعملون كناسين وبوابين أو أصبحوا مشردين ومجرمين. وبعيداً عن الساحل فى المناطق الزراعية على طول الأنهار فإن أتباع هذه السياسة الرسمية واجه معوقات ومشاكل.

إن السلطات الاستعمارية فى مواجهتها للمشاكل التى نتجت عن إلغاء العبودية فى المدن لم تكن عازمة على التوسع فى هذه السياسة فى مناطق أخرى. ولكن العبيد فى الداخل كان لديهم تفكيرهم الخاص. وإن ما عرف عما حدث فى الساحل زادت به

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 187-189

نسبة الهاربين من العبودية بدءًا من عبيد المزارع وعلى مدى نهر شابلى Shabelle، ولكنها انتشرت سريعًا بعد ذلك. وقد أجاب السادة الملاك على ذلك بممارسة رقابة شديدة وتوقيع عقوبات قاسية على من يقبض عليه وهو يحاول الفرار. ولكن الحاصل أن زادت الرغبة فى الفرار بدلاً من أن تقل وخاصة فى مناطق التركز الواسع للعبيد المستوردين ولمن يحيون فى ظروف أسوأ.

وإن السلطات الإيطالية زاد إحساسها بالخطر وبدأت توسع من سيطرتها على المناطق الداخلية، تحاول الوصول إلى حلول وسط مع العشائر الصومالية مالكة العبيد وكانت آثار حذرها تهريب البنادق وحركات التمرد التى أتت عبر الحدود مع الصومال البريطانى، حيث كانت حركة الدراويش للمقاومة المسلحة تواجه الحكم الاستعمارى. وطبقًا لذلك فإن الإيطاليين اتخذوا موقفًا متصالحًا مع ملاك العبيد فى الداخل، وإن المحاكم القضائية استحثت العبيد للوصول إلى اتفاق مع سادتهم ثمنًا لحريتهم. وهذه السياسة، أقنعت العديد بالبقاء مع سادتهم باعتبارهم عمالاً أكثر من اعتبارهم عبيدًا. وهناك أيضًا من اكتسب حريته بطرق مختلفة وبعضهم استوطن إحدى القرى التى يسكنها المزارعون وعملوا بالأجر فى أراضى العشائر الكبيرة الصومالية وبعضهم من العبيد المحررين اشتغلوا فى المزارع المملوكة لهم فى وادى شبيلى.

ومثل هؤلاء العمال المزارعين كانوا فى خط المواجهة فى السخرة للعمل فى مشروعات الحكومة، ومن المفهوم أن كثيرًا من العبيد المحررين ذهبوا ليستوطنوا فى القرى البعيدة التى أنشئت وشقت فى القرن التاسع عشر، و كان ذلك فى الأساس فى مناطق الأحراش والغابات فى جوشا Gosha على نهر جوبا الأدنى، حيث كان هناك نحو ٦٠ قرية بإجمالى سكانها يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفًا، وكانت هناك قرى أخرى قرب آفاى Avai وكل منهم استبدل بإنتاجه الزراعى إنتاجًا رعويًا وحرفيًا بالقرب من العشائر الكبيرة الصومالية.

وأخيرًا هناك المستوطنات الدينية المرتبطة بواحدة أو بأخرى من الطرق الإسلامية الأساسية، وأقدم هذه المستوطنات أنشئ فى القرن التاسع عشر بواسطة طريقة الشيوخ (طريقة صوفية) ونمت عددًا وحجمًا وخاصة فى أوائل القرن العشرين، وكما يقول

أحد المؤلفين فإنهم جذبوا الأفراد بغير عشائرهم، وبعض المجموعات انفصلت عن عشائرها، كما جذبوا عبيداً بغير سادتهم وأجراء بغير أرباب عملهم، و المهاجرين من الجفاف أو الحروب أو الكوارث، وإن الحكومة الاستعمارية عاملتهم وفقًا لاعتبارات خاصة، وذلك لتفصل بينهم وبين العشائر المالكة للعبيد والتى تكون معادية للإيطاليين، وتفصل بينهم أيضًا وبين حركة الدراويش الآتية من وراء الحدود. وقد أعطت معاشات لمشايخها ووقفت إلى جانبهم ضد خصومهم حول الحقوق فى امتلاك الأراضى وحول إيواء اللاجئين منهم وحول إعفائهم من الأعمال الجبرية.

إن المستوطنات الدينية احتوت من المزارعين ما بين ١٥ إلى ٣٠ ألف مزارع، فى حين أن نحو ٢٠ ألفًا آخرين عاشوا فى قرى أنشئت على طول نهر جوبا بواسطة العبيد الفارين. إن هؤلاء يقدرون تقريبًا بنحو ثلث إجمالى السكان الزراعيين والآخرون يشكلون عمالاً زراعيين أو عمالاً موسميين، ونتج عن ذلك أن المستعمرين الإيطاليين والشركات ذات الامتيازات وجدت صعوبات متزايدة فى جذب العمالة المناسبة لمشروعاتهم الزراعية. ثم فى سنة ١٩٢٢م عندما سيطر الفاشيون على السلطة، فى إيطاليا طرحوا حلهم الخاص بمشاكل العمالة.

إن النظام الجديد فى إيطاليا أدخل ضريبة الأكواخ السنوية وقد صممت هذه الضريبة لتنقل العديد من الصوماليين إلى العمل المأجور باعتباره الوسيلة الوحيدة لأدائها. وقد اتسع نطاق العمل بهذه الطريقة وزادت السيطرة الاقتصادية ليس فقط فى عموم المستعمرة ولكن أيضًا فى المناطق القريبة مثل أثيوبيا. وإن الشركات الإيطالية الممنوحة امتيازات للزراعة زادت من أربع شركات سنة ١٩٠٢م إلى ١١٩ شركة سنة ١٩٠٣م. وبعد عدة عقود فإن كبار السن من الصوماليين يتذكرون أشكالاً مختلفة من التجنيد والعمل القسرى منها نوع يسمى عقود العمل الزراعى لأربع سنوات قابلة للتجديد وأخرى تتعلق بالأعمال الخاصة بالمشروعات الحكومية والأعمال العامة كشق القنوات وغير ذلك، وحتى التكايا الدينية التى كانت معفاة من العمل الإجبارى فقدت هذه المزية وهو تغيير فى السياسة نتج عن قيام انتفاضتين قادهما رجال الدين الصوماليون فى عامى ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥م.

أنهت هزيمة القوات الإيطالية عبر منطقة القرن الإفريقى فى عام ١٩٤١م خلال الحرب العالمية الثانية ـ أنهت الحكم الفاشى على الصومال، وحل محله وصاية الأمم المتحدة حتى ظهر الصومال المستقل سنة ١٩٦٠م. وبقيت أوضاع العمالة فى مرحلة ما بعد الاستعمار كما هى أوضاعًا اجتماعية متدنية.

زنجبار وساحل كينيا[١]

على طول ساحل كينيا وفى جزيرتى زنجبار وپمبا Pemba كانت سلطنة زنجبار ذات اقتصاد زراعى يعتمد على العمل العبودى، وفى سنة ١٨٩٠م عندما أعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على السلطنة كان عليها أن تتعامل مباشرة مع التحدى الخاص بالعبودية، إنها طبعًا لم تتعامل بعدم اهتمام، وهى فى عام ١٨٩٧م أعطت العبيد فى الجزر الحق فى أن يطلبوا حريتهم واستثنت من ذلك المحظيات اللائى بقين جوارى حتى ١٩٠٩م.

كان الهدف الأول للسياسة البريطانية فى الجزر هو استبقاء القدرة الإنتاجية وهى فى الأساس كانت تصدير القرنفل الذى كان يعتمد على قوة العمل المناسبة. وقد كان لإلغاء العبودية تأثيره السلبى. فإن العبيد المحررين خضعوا للضرائب وللعمل القسرى وقد كانوا يحتاجون لحيازة وسائل العيش وكان عليهم أن يؤدوا للملاك أجرة الأرض التى يعملون فيها نقدًا أو بالإنتاج أو بالعمل.

إن بعض العبيد ذهبوا إلى المحكمة يطالبون بحريتهم ثم عدلوا عن دعواهم عندما عرفوا أنهم سيتركون منازلهم أو الأراضى التى يزرعونها إذا لم يدفعوا الأجرة. وعلى أى حال فإن أعدادًا أخرى طالبت بالتحرر وحصلت على الحرية فى حين أن آخرين حرروا أنفسهم بغير حاجة إلى المحاكم أو بالحصول على شهادة رسمية، وقد اشتغلوا فى المزارع أو فى العمل الموسمى فى الموانى أو فى خدمة المنازل أو هاجروا إلى كينيا أو توظفوا فى مد خطوط السكك الحديدية.

وقد أدى العجز فى العمالة إلى أن ينجز المزارعون أوضاعًا جديدة فإن أيام العمل الخمسة فى الأسبوع صارت ثلاثة أيام عمل فى الأسبوع، وهؤلاء العمال الذين بقوا

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 190-191

عبيداً منحوا أجوراً عن عملهم خلال أيام العطلات الأسبوعية عن أيام العمل الحرة، والعبيد السابقون كانوا يؤجرون بالقطعة وكانوا يمارسون ضغوطهم بالمساومة على الأجور فى الفترات الحرجة لنضج المحصول. وكان الموظفون الاستعماريون يلومون الزراع على الأنظمة غير المناسبة التى يتبعونها وأدخلوا نظاماً تعاقديّا مناسباً يتضمن جزاءات وعقوبات ولكن جدواه كانت قليلة.

كانت المزارع تحتاج إلى عمال قادرين؛ لأن التقاط القرنفل يتطلب مهارة ورشاقة وإلا تعرضت الأشجار للدمار، ولذلك فإن العمال المأجورين كانت تكلفتهم كبيرة، فبدأ المزارعون يغيرون من نظام تعاملاتهم الإنتاجية مما يكون مناسباً، وأصبح مقبولاً لدى العمال الذين استقروا فى الأرض ليزرعوا محاصيلهم الخاصة بغير أجرة أن يقبلوا نوعاً من العمل المأجور.

ذكر المعتمد البريطانى سنة ١٩١٧م أنه كانت هناك أسباب من الإحباط الاستعمارى، فإن العبيد المحررين بدا أنهم غير راغبين فى تبنى قيم النظام الاجتماعى الذى يجرم التشرد والسكر والرقص، كما ذكر أن أرقام الجرائم كانت نسبة واحد من كل عشرين (١ : ٢٠) فى مدينة زنجبار سنة ١٩٠٦م. وكان الجلد يمارس، وفى سنة ١٩١٤م قيل إنه جلد نحو ٣٦٥ شخصاً لأسباب مثل السرقة أو السكر أو الشغب أو رفض العمل وكثير منهم كانوا من العبيد.

وقد أسفر الحكم البريطانى لجزيرتى زنجبار وپمبا عن فشل اقتصادى. ويعتمد اقتصاد هاتين الجزيرتين على تصدير القرنفل التى كانت تبلغ نسبته فى الصادرات فى التسعينيات من القرن التاسع عشر نحو ٦٥٪ وزادت إلى ٧٠٪ فى العشرينيات من القرن العشرين، وكان الاعتماد على محصول واحد ينطوى على مخاطر جمة إذا حدث وانخفضت الأسعار العالمية لهذا المحصول.

وفى پمبا[١]: وهى جزيرة زراعتها من القرنفل كبيرة، يشكل العرب نحو ١٢٪ من سكانها ولكنهم يملكون ٤٦٪ من كل شجر القرنفل، وفى زنجبار شكل العرب ٥٠٪ من سكانها فى حين يملكون ٦٨٪ من كل أشجار القرنفل بالجزيرة. وقد عمل البريطانيون على إبقاء السيادة لطبقة الزراع العرب كوسيلة لاستبقاء الاستقرار الاجتماعى. وكانت

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 192- 196

مدارس الدولة الابتدائية تخدم العرب وقلة من الإفريقيين وأقل القليل بالنسبة للطبقات الدنيا، والعرب هم من يختار منهم فى وظائف الإدارة.

كانت السياسة البريطانية على طول الساحل الضيق لكينيا مختلفة عما اتبع فى جزائر زنجبار، إذ كان لساحل كينيا وضع خاص وبقى محمية رغم أن باقى كينيا صار من مستعمرات التاج البريطانى. وظل الحكم البريطانى فى الشريط الساحلى يتجه أكثر فأكثر لتشجيع المستوطنين الأوروبيين واستيفاء حاجاتهم للعمل أكثر مما يحمى مصالح الملاك الزراع العرب والسواحيليين فى هذا الساحل. وعندما ألغيت العبودية هناك سنة ١٩٠٧م فإن المحاكم أصدرت تعليماتها لإعلام العبيد بأن يتركوا ملاكهم. وكثيرمن العبيد تركوا ملاكهم أو بقوا معهم مع الاتفاق على شروط أفضل للعمل. وبعض العبيد السابقين انجذبوا لمدينة ممبسة التى كانت تنمو سريعًا وعملوا هناك فى الموانى وفى الشرطة وكخدم منازل لدى الموظفين والتجار والمستوطنين الأوروبيين. وآخرون عملوا بالأجر أو بالأعمال التجارية البسيطة، والبعض الآخر عملوا فى جمع جوز الهند أو فى الصيد أو اشتغلوا فى بعض الحرف والخدمات، وكثير منهم اشتغلوا فى جمع المحاصيل لحائزى الأرض من العرب أو من الملاك السواحيليين، وذلك بأجر نقدى أو بغيره.

ومع النهاية الرسمية للعبودية فإن الحائزين للأرض من جماعات «الجرياما ـ Giriama» من شعب «الميجيكندا ـ Mijiken» حولوا الأراضى على ضفتى نهر سباكى إلى منطقة ذات إنتاجية عالية جدّا. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م بدأت السلطات الاستعمارية تطرد هؤلاء المستوطنين إلى مناطق أخرى وجاءت فرق عسكرية لتجبرهم على ترك هذه المنطقة وحرقت أكواخهم واستولت على ديارهم وعلى العبيد السابقين لهم، لقد ارتحل ١٥ ألف شخص من منطقة خصبة إلى أراض فى الداخل، مما أنتج المجاعات وصارت الحكومة تجد نفسها مضطرة لأن تمد هذه المنطقة بالغلال بعد أن كانت تصدر منها. ولم تكن الإدارة الاستعمارية سعيدة بذلك ووصف الحاكم البريطانى هذا الأمر بأنه خطأ كبير جدّا. وفى سنة ١٩١٧م عاد الجرياما لحيازة الأرض من منطقة «الكليفى ـ Kalifi » إلى «مالندر ـ Malindr» على طول الساحل حيث رحب بهم الملاك العرب والسواحيليون، وكذلك عادوا إلى شمال نهر سباكى Sabaki.

وخلال الحرب العالمية الأولى فإن الطلب العسكرى على الحمّالين أدى إلى تجنيد مكثف للشباب السواحيلى والميچيكندا، ولم يكن غريبًا أن يثير هذا الأمر ذكريات أليمة، وكان مرور الموظفين والرؤساء على القرى بحثًا عن رجال أقوياء البنية، كان يشبه الإغارات من أجل اصطياد العبيد. وفى المناطق النائية خلف السواحل فإن قرى كاملة كانت تنزح إلى الأدغال وتفقد محاصيلها، وحتى النساء كن يعتقلن ولا يفرج عنهن إلا بعد ظهور رجالهن.

ومع انتهاء الحرب حدث نوع من الرواج فى الزراعة السواحيلية وتطورت حركة التجارة فى ممبسة، وأتت إلى هذه المناطق أعداد متزايدة. بحثًا عن العمل الذى صارت أجوره طيبة. ثم حدثت الفتنة فى سنة ١٩٢٣م بين العمال النازحين من الداخل من هؤلاء وبين عمال الساحل الذين كان الكثير منهم عبيدًا سابقين، وكانت الفئتان تتنافسان على الأعمال والوظائف. وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها فإن السلع الاستعمارية زاد عليها الطلب ولكن أرباحها كانت تؤول إلى الملاك المنتجين، وكانت زيادة الأجور تقل كثيرًا عن تصاعد التضخم فى ممبسة وما جاورها، ونتج عن ذلك العديد من الإضرابات والاضطرابات الذى تصاعد معه الشعور بالعداء للحكم الاستعمارى.

لقد كان المزارعون المقيمون على الساحل الذين قبلتهم السلطات الاستعمارية كانوا قد صاروا حقيقة واقعة، وأن الضرائب الاستعمارية وسياسات الأرض جعلا من الصعب على المزارعين المقيمين هناك أن ينمو إنتاجًا متزايدًا للتصدير، ولم يكونوا قادرين على أن يركموا رأس المال اللازم لتوسيع عملياتهم أو لشراء الأراضى التى يعملون فيها، والعديد منهم كانوا يعيشون بالاقتراض بفوائد باهظة.

وفى الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت المقاومة المسلحة للحكم الاستعمارى فى كينيا، وكانت تتصاعد مع محاولات قمع السلطات لها وهذا ما سمى بحركة ماوماو وأعلن استقلال كينيا عام ١٩٦٣م.

وقد أثبت النظام الجديد أنه لم يستطع أن يحل مشكلة الحيازات للعبيد المحررين الذين كانوا يحوزون الأرض، وأن سياستهم فى إحلال الحائزين فى أراضى الحكومة كانت نوعًا من أنواع استبدال إقطاعى بآخر.

رابعًا: عدد العبيد المقتنصين

تختلف تقديرات المؤرخين لأعداد الرقيق الذى نقله الأوروبيون فى إفريقيا إلى الأمريكات وأوروبا طوال الفترة من الثلث الأول من القرن الخامس عشر حتى إلغاء تجارة الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، قدرهم الرئيس الغانى كوامى نكروما بمائة مليون فى حين قدرهم البعض بـ ١٥ مليونًا.

وقد يرجع هذا الفارق الشاسع فى الرقم إلى أن كل إفريقى كان يصل إلى الأمريكتين يقابله ٤ أشخاص ماتوا فى مراحل مختلفة، واحد مات عند القنص وواحد مات أثناء محاولات الهرب خلال الطريق بين قريته والحصن أو الحامية التى كان يتجمع بها المقتنصون على الساحل، وواحد مات فى هذا الحصن بينما كان ينتظر قدوم السفن الأوروبية لنقلهم، وواحد أخير مات خلال الرحلة عبر الأطلنطى. وحتى إذا افترضنا أن المفقودين يشكلون نسبة ٢ : ١ بالنسبة للذين يصلون إلى ساحل أمريكا، فإن أدق التقديرات تتراوح بين ٤٠ و٦٠ مليونًا وصلوا الساحل الأمريكى، وأن نحو ستين مليونا فقدوا داخل القارة أو فى عمق المحيط[١].

من الصعب تحديد عدد من مورست عليهم تجارة الرقيق فالأرقام تتفاوت بشكل كبير بين مرجع وآخر، إن بازيل ديفيد سون يقدر الفقد البشرى الإجمالى لإفريقيا بسبب القنص والتجارة ونتائجها، فيقول: إذا كانت الرحلات المحظوظة تفقد نحو ١٠٪ أو أقل فإن الرحلات الأسوأ تفقد أكثر بشكل مرعب، كما أنه من الصعب أن نحصر عدد رحلات السفن؛ لأن السفن كانت تتطور لتكون قادرة على الإبحار ببطء أقل أو بسرعة أكثر، والوسائل صارت أكثر علمية لهذه التغيرات بسبب الأرباح المتزايدة.

وفى نصف القرن من التجارة غير المشروعة فإن ما كان يسمى بالربط المحكم قد حصد أعدادًا هائلة من المقتنصين ومثال واحد لما يعنيه الربط المحكم أن بارجة إسپانية تسمى أمستاد أو الصداقة شحنت ٧٣٣ مقتنصًا من ساحل إفريقيا الغربى وأفرغتهم فى هاڤانا (كوبا) بوسط أمريكا بعد ٥٢ يومًا وكان عددهم فقط ١٨٨، وكل الفرق مات فى

(١) الموسوعة الإفريقية المجلد الثانى تاريخ إفريقيا ـ المرجع السابق ص ٣٨٥.

الطريق. وأن الطبيب الذى فحص البارجة عند وصولها لاحظ أن قبطان السفينة كان يربط المقتنصين بقدر من الإحكام والضغط لا يسمح لأى منهم عند رحيله من إفريقيا بأكثر من ثلث متر ينام فيه ويتقلب ويتحرك، وهذه الفظائع تضاعفت خلال العقود التى مورست فيها التجارة غير الشرعية.

إذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فلا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن الخسائر فى شحن السفن خلال التجارة كانت حوالى ١٣٪ من كل هؤلاء الذين اقتنصوا وأخذوا من الساحل وشحنوا فى السفينة، وبافتراض أن من وصلوا أحياء كانوا حوالى ١١ مليونًا فإنه يكون من مات فى السفن من الشحن حوالى مليون ونصف المليون أو أكثر[١].

وبهذا الرقم الإجمالى التقريبى المقدر بـ ١٢,٥ مليون وضعوا على ظهر السفن يجب أن نضيف إليهم من مات فى إفريقيا بسبب هذه التجارة قبل الشحن على السفن.. كم كان هؤلاء؟ لا توجد إجابات إحصائية عن هذا السؤال ولا تقريبية، وكل ما يظهر واضحًا هو أن العدد الإجمالى ممن فقدوا حياتهم قبل الشحن كنتيجة لواحد أو أكثر من وجوه صيد المقتنصين أو نقلهم فى السفن كان عددًا كبيرًا جدّا فى الأقاليم المنهوبة فى وسط أنجولا مثلاً وغيرها من الأقاليم ولا يمكن أن يقل ذلك عن عدة ملايين من البداية للنهاية، ومن المستحيل الاقتراب أكثر من ذلك. كما لا يمكن الاقتراب بشكل عام من الإجماليات الخاصة بتجارة الرقيق فى غير الأطلنطلى؛ لأن تجارة الرقيق كانت تدار فى البر من خلال الصحراء إلى شمال إفريقيا والبحر المتوسط، وقبل تجارة الرقيق الأوروبية من شرق إفريقيا إلى الجزيرة العربية والهند والصين، وفى هذا أيضًا يبقى الكثير من عدم التحدد والتضارب.

إن عددًا من الكتاب الأوروبيين يذكرون أن أوروبا يجب أن تحمل اللوم الأقل فى تجارة الرق، واقتناعهم بهذا الأمر يميل بهم إلى المساواة بين التجارة العربية الآسيوية والتجارة الأوروبية، ويصورون الأمر على أن التجارة الأولى هى الأكبر من التجارة الثانية. ولا شك أن التجارة الآسيوية كانت محزنة ومؤلمة وأنها استمرت فى الحقيقة قرونًا ولكنها كانت الأقل.

(١) المرجع السابق The African Slaves Trade, P. 98

إن التجارة عبر الصحراء فى المقتنصين الإفريقيين الذين بيعوا رقيقًا فى أراضى البحر المتوسط كانت قديمة قدم روما وقرطاج، وكانت أحيانًا تشمل مقتنصين آخرين من الشمال يباعون رقيقًا جنوب الصحراء واستمر ذلك عدة قرون، وتأكدت خلال العصور الوسطى وبعدها لمدة طويلة. وأخيراً فى سنة ١٣٥٢م فإن الرحالة ابن بطوطة عاد من زيارة لمالى جنوب الصحراء فى قافلة تتجه شمالاً وتشمل ٦٠٠ من المقتنصين.

ولكن المسألة بالنسبة للتجارة العربية: ما هى الاقتصاديات التى يقوم بها المقتنصون ويسلمون بها؟ هى فى الأساس اقتصاديات من خلالها يستورد العبيد للترف ويعملون فى الخدمات العسكرية والخدمات المنزلية، وكان من النادر أن يستخدموا على نطاق واسع كمنتجين زراعيين أو عمال مناجم، وبهذا التوظف الترفيهى كان العبيد يشكلون استخدامًا غالى الثمن لا يقدر عليه أو لا يقدر على امتلاك العبيد منهم إلا الغنى، وحتى امتلاك الواحد أو الاثنين كان يفوق إمكانات الكثيرين من الملاك المياسير. وبكون الرقيق غالى الثمن ويستخدمون فى المجالات التى تحقق بها الثقة والألفة فقد كانوا منتعشين كأفراد حتى بالنسبة للخصيان الذين كانوا يخضعون فى البداية لمعاملة مؤلمة ومهينة. واقتصاديات هذه المجتمعات يمكن أن تستخدم عدة مئات الألوف ومضاعفاتهم من الرقيق، ولكنها حتمًا لا تستطيع أن يستخدم الملايين منهم.

***

فى نهاية القرن السادس عشر كانت إفريقيا تمثل ١٥٪ من تعداد سكان العالم. وفى عام ١٩٥٠م كان يسكنها أقل من ٧٪ أى أن نسبتها إلى سكان العالم انخفضت إلى النصف خلال ثلاثة قرون. وفى عام ٢٠٠٠م بلغ عدد سكانها ٦٤٠ مليونًا أى أكثر بقليل من ١٠٪ فقد استعادت إفريقيا بعض ما فقدته من وزن نسبى بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط.

وحوالى سنة ١٦٠٠م كان سكان إفريقيا يقلون قليلاً عن سكان الصين ولكن الأعداد كانت متقاربة. وفى عام ١٩٥٠م كان عدد سكان إفريقيا حوالى ثلث عدد سكان الصين. وفى مطلع القرن الواحد والعشرين بلغ عدد سكان إفريقيا نصف سكان الصين، (ويتنبأ خبراء السكان بأن عدد سكان إفريقيا سيساوى عدد سكان الصين بحلول عام ٢٠٢٥م)[1].

ملحوظة يرجع عدم زيادة الصين إلى سياسة تحديد النسل التى تتبعها الصين.

(١) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مستقبل إفريقيا ـ مركز البحوث العربية والإفريقية ص ٢٨.

خامسًا: خلاصة أربعة قرون من تجارة الرق

لا يوجد تلخيص لخلاصة أربعة قرون من تجارة الرق أفضل مما كتبه بازيل ديڤيد سون فى كتابه «African Slave Trade». إننى هنا أعرض كلامه المفحم بالصدق والحب لقارة أحبها هذا المؤرخ العظيم وأحب أهلها وأوقف علمه وجهده وعطاءه ليكتشف الجانب المضىء من ماضى إفريقيا القديم الذى خبأه المستعمرون تحت بساط التاريخ وأهالوا عليه ستار النسيان ووصموه بالدونية والبربرية والوحشية والهمجية والتخلف، حتى قدر أن يأتى هذا الصوت الشريف من بنى جلدتهم ليكشف أكاذيبهم عن شعوب هذه القارة المظلومة[1].

نهاية وبداية

يقول ديڤيد سون، مع الغزو الاستعمارى دخلت العلاقات الأوروپية الإفريقية مرحلة حاسمة جديدة وكانت الأفعال وردود الأفعال تحدث بسرعة متزايدة. إن الإعلانات الأولى للقومية الحديثة سمعت فى غرب إفريقيا بعد أقل من عشرين سنة من الغزو الأوروپى. وإن المرحلة الأساسية للاستعمار فى غرب إفريقيا استمرت أكثر قليلاً من نصف القرن.

وكانت هذه السنوات الاستعمارية مذلة وقاسية ومبددة، لكنها كانت قليلة نسبيًا فهى أقل من ثلث المرحلة التى سادت فيها تجارة الرقيق، وكانت تستغرق أقل من ثلاثة أجيال، وقد قادت إلى يقظة متنامية ووعى متزايد بمجتمع جديد وإلى صحوة سياسية وإلى بعث للثقافة الإفريقية والشعور بالثقة الاجتماعية.

إننى أفكر فى مرحلة ما قبل الاستعمار باعتبارها سنوات المحنة لأنه فى هذه السنوات وعلى مدى قرون طويلة عانت إفريقيا بشكل مستمر وقاس من علاقاتها مع أوروپا. وكانت سنوات المحنة هى سنوات العزلة والشلل أيًا كانت التجارة التى مورست فيها سواء كانت تجارة العبيد أو غيرها.

كم عانت إفريقيا من تفريغها من السكان؟ إن العبودية آذت المناطق الساحلية والقريبة من الساحل، كما آذت غيرها وهو صحيح بالنسبة للكونغو وبالنسبة للساحل

(١) ما يلى هو تلخيص من كتاب بازيل ديڤيد سون «African Slave Trade» المرجع السابق ص ٢٨٥ ـ ٢٩٦.

الشرقى وبالنسبة لشرق خليج غينيا، وهو صحيح أيضًا لغيرها، وبشكل عام إذا أخذنا فى الاعتبار أن من وصل حيًا إلى السواحل الأمريكية يصل إلى نحو ١٢ مليونًا وأضفنا مليونين لمن فقدوا عند عبور المحيط وأضفنا نصف هذا العدد الإجمالى أى نحو سبعة ملايين من فقدوا قبل الإبحار (وهذا الرقم الأخيرهو مجرد ظن لأنه لا توجد إحصائيات) فنحن بهذا نصل إلى أن العدد الإجمالى يبلغ ٢١ مليونًا من التجارة عبر الأطلنطلى فقط، إنه عدد ضخم لا شك ولكنه يتوزع على مدة طويلة، وإذا نظرنا إلى العدد المفقود قبل ١٦٥٠م أى قبل أن تتوسع تجارة العبيد وأضفنا الفاقد البالغ ٢١ مليونًا فى حدود القرنين اللذين تميزا بالتوسع فى الاسترقاق (١٦٥٠ ـ ١٨٥٠م) نكون قد وصلنا إلى إجمالى يقدر بنحو عشرة ملايين عن كل قرن من هذين القرنين، فإن ذلك يشير إلى فقدان معجز لهؤلاء الناس الذين قامت التجارة بقسوة ضدهم.

لقد كان هناك فقدان مستمر للناس وأدى هذا إلى إضعاف المجتمعات، إن السكان فى هذه الأيام الحالية قد زادوا وفى غرب إفريقيا هناك زيادة كبيرة فى المنطقة الساحلية أكثر من ٥٠ نسمة فى الميل المربع الواحد فى بعض المناطق، كما أن هناك كثافة لا بأس بها عند حدود الغابات. ولكن فى المناطق التى تقع ما بين حدود الغابات بين أراضى الساڤانا تقل الكثافة إلى نحو ١٠ فى الميل المربع وأحيانًا ما تصل إلى شخص أو اثنين فقط.

إن التربة وغيرها من العناصر الطبيعية تفسر هذا التباين ولكن إذا كان من الصواب أن عددًا كبيرًا من عبيد غرب إفريقيا أخذوا من المنطقة المتوسطة؛ حيث لم تكن هناك دول كبيرة تحميهم فإنه يمكن القول إن هذه الندرة النسبية للسكان لها علاقة بتجارة الرقيق.

الهجرات

إن الشواهد الخاصة بالتفريغ السكانى الخطير من خلال التجارة غير مقنع وحده، وأن أعدادًا كبيرة من المقتنصين كانوا يشحنون من أراضى الغابات فى نيچيريا لفترة طويلة جدًا، ومع ذلك فإن هذه المناطق كانت من أكثر المناطق كثافة سكانية فى إفريقيا. يعلق أحد الكتاب قائلاً: إننا إذا حكمنا من وثائق القرن التاسع عشر فإن الكثافة السكانية الزائدة كانت هى القاعدة فى كل أقسام قبيلة أيجبو. ويعلق بازيل: وهنا وبأى نسبة تكون فلا يبدو أن تجارة العبيد كان لها أثر يقلل من معدلات الولادة والحياة، وهذا

التحفظ لا يعنى القول بأن تجارة العبيد ساعدت على زيادة نسبة المواليد ولكنه يعنى أكثر أن نسبة المواليد فى هذه المناطق المتسمة بالخصوبة قد ساعدت على تجارة العبيد بمثل ما كان يقال فى الأزمنة البعيدة إن زيادة الكثافة السكانية فى جنوب نيچيريا جعلها تتحرك وجعل حركات الهجرة تزيد بما ساعد على تعمير وسط إفريقيا وجنوبها.

إن الإنسان يتعين عليه أن يمعن النظر فى التأثير السياسى لهذا النظام الاستعمارى لتجارة العبيد وهو نظام حتى لو اعتبر نمواً تلقائيّا للضرورات الاجتماعية فإنه كان سياسيّا وأخلاقيّا مشوهًا، وسواء كانت تجارة الرقيق التى أسست بها أوروبا الغربية جزءًا كبيراً من رخائها كان انحرافًا حقيقيّا أو أنه كان مجرد خلاصة لطبيعة التقدم اللا إنسانى فى هذا العصر، كما لاحظ كارل ماركس بالنسبة لعمل الأطفال فى المصانع والاسترقاق فى الورش. فإن هناك مآسى كثيرة دلت عليها تجارة العبيد سواء كان ثمة تفريغ سكانى أو لم يكن.

والحقيقة إن كثيراً من المؤرخين يعتبرون عملية الاسترقاق وتجارة العبيد قد أفقدت إفريقيا قسمًا كبيراً من ثرواتها من الأيدى العاملة الإفريقية ويعتبرون هذا الأمر سببًا أساسيّا للتدهور الحضارى والتنموى لإفريقيا خلال هذه القرون، وأن تفريغها من السكان هو المسئول عن التخلف الحادث من بعد.

الشاهد الاقتصادى

إن الشاهد الاقتصادى هو أكثر قسوة ولا يمكن أن نثبت بالشكل الجازم أن العلاقات الأوروبية بين أعوام ١٤٥٩ ـ ١٨٥٠م كانت هى سبب الركود الاقتصادى فى إفريقيا، أو أن هذا الركود صار أسوأ بعد أن سادت تجارة العبيد حوالى سنة ١٦٥٠م؛ لأنه حتى بعد أن انطلقت التجارة استمر الإفريقيون ينسجون المنسوجات ويصهرون المعادن ويمارسون الزراعة ويعملون بالحرف والتقنيات اليومية التى يمارسونها فى حياتهم اليومية. ولكن بطاقة ضعيفة

وبالنسبة للزراعة فرغم أن كان ثمة بعض المغانم لهم باتصالهم بأوروبا؛ لأن السفن الآتية من جنوب أمريكا أدخلت محصولات جديدة نافعة صارت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإفريقيا.

وكان لذلك أثر طيب على الشعوب الإفريقية وزراعتها، فإنه لايكاد يكون ثمة شك فى أن الموازين الخاصة بالآثار الاقتصادية الناتجة عن الاتصال الأوروبى قد أدت إلى تدمير منتظم وحاسم للحياة الإفريقية. وبعد سنة ١٦٥٠م تقريبًا فإن الإنتاج الإفريقى من أجل التصدير صار إنتاجًا وحيد المحصول منحصرًا فى القوى البشرية وهذا يظهر ما يؤدى إلى اختناق المناطق الساحلية والغربية من الساحل، وكلما اتسع الإنتاج الأوروبى من أجل التصدير وشمل البضائع الاستهلاكية، أدى هذا بالدول البحرية فى أوروبا إلى تطورها الاقتصادى.

إن أسباب هذا الاختناق كانت متنوعة، ومن الواضح أن الإفقار نتج عن تصدير الرجال والنساء أنفسهم الذين ينتجون الثروة فى بلادهم. وبتصدير العبيد فإن الدول الإفريقية كانت تصدر رأسمالها الخاص بغير عائد محتمل يعود لصالحها أو يزيد من طاقتها الاقتصادية. إن تصدير العبيد يختلف بشكل جذرى فى هذا الخصوص عن الهجرات الإجبارية للرجال والنساء الفقراء فى القرن التاسع عشر؛ لأن الملايين الذين تركوا بريطانيا مثلاً فى تلك السنين كانوا قادرين على أن يدخلوا فى التيار العام للتوسع الرأسمالى، ومن ثم يفيدون بلدهم الأصلى بطرق مختلفة، ولكّن العبيد الإفريقيين لم يكونوا يسهمون أية مساهمة إلا أن يزيدوا ثروات أسيادهم وهى ثروات لا يمكن أن تعود إلى إفريقيا. إن البائعين للعبيد فى إفريقيا لا شك كانوا يتسلمون مقابلاً لما يبيعونه من العبيد ولكن طبيعة المقابل كانت غير منتجة. إن شروط التبادل نفسها منعت إيجاد تراكم رأسمالى يمكن أن يؤدى إلى التقدم فى الاقتصاد. هذا رأس المال الذى كان يركمه الملوك والتجار الكبار كان مجرد أسلحة للحرب. ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن تجارة الرقيق مع أوروبا لا ينظر إليها فقط باعتبارها مقدمة للاستعمار، ولكنها كانت شكلاً من أشكال الاستعمار المدمر والبدائى والتبادل بين السلع الاستهلاكية وبين المادة الخام للعمالة العبودية.

تدهور الصناعات المحلية

فى مواجهة الطلب على العبيد تدهورت وانهارت الصناعات المحلية، وعندما يكون

المنتج الوحيد الممكن تسويقه هو المنتج نفسه فلا يمكن أن تنمو أو تنتعش الحرف أو الصناعات المنزلية، ناهيك عن توسعها ونموها. إن المنسوجات الأوروبية الرخيصة طردت من السوق الملابس الممتازة التى كانت تنتج فى ساحل غينيا. وقد تحدث أحد المؤرخين عن ذلك سنة ١٥٠٦م فلاحظ أن البرتغاليين كانوا يشترون هذه الملابس ويحملونها معهم إلى أوروبا وكانت بنين مشهورة على وجه الخصوص بالمنسوجات. ثم ما أن حل عام ١٨٥٠م حتى كانت هذه المنسوجات قد سقطت وصارت ذات أهمية ثانوية، على الرغم من أن المنسوجات مثلاً فى كانو فى شمال نيچيريا ازدهرت ونمت فى الوقت ذاته، ذلك لأن كانو كانت تنتج فى نظام اقتصادى بعيد عن التأثر المباشر بتجارة العبيد عابرة البحار. ولم تكن تجارة العبيد داخل القارة تجارة سائدة لديهم قط. وقد لقيت منسوجات داهومى المصير ذاته الذى لاقته منسوجات بنين، رغم أن البعض كتب فى سنة ١٧٨٩م أن داهومى تنتج ملابس قطنية طيبة وصباغتها جيدة وخاصة اللون الأزرق منها. وكانوا يتحدثون عن جودة المصنوعات هذه التى تستطيع أن تنافس الواردات المتنامية لمنتجات القطن المصدرة من لانكشير فى بريطانيا.

هذه الصناعات المحلية تدهورت فى الوقت الذى اهتم فيه التجار والرؤساء بتجارة العبيد، وفى ذلك الوقت نفسه لم يحدث توسع حقيقى فى الاقتصاد لأن التجارة الجديدة التى جلبت الثروات كانت شأنًا فرديًا يستمتع به الملوك والتجار.

وكان الملوك الذين يقومون بالتجارة لا يعنيهم كثيرًا التراكم الرأسمالى وإنما يركزون همهم فى جنى الثروات وتمجيد أسمائهم وسمعتهم وتوسيع مناطق نفوذهم وكسب الحلفاء، وكان النظام مستقرًا فى هذه الحدود ولكن حدودهم كانت تنحسر عن الرغبة فى أية تنمية اقتصادية تؤدى إلى تغيرات تراكمية فى النظام الاقتصادى.

ومع نهاية تجارة العبيد تحول التجار الأقوياء فى دلتا النيجر إلى إنتاج زيت النخيل يستخرجونه من مزارع واسعة، وكثير منهم كانوا يدينون بثرواتهم إلى عملية تصدير الزيوت أكثر من تجارة العبيد. والسؤال هو هل هذا الشكل الجديد للإنتاج تطور بسرعة إلى أن يصير نظامًا رأسماليًا فى غرب إفريقيا؟ يحتمل أنه كان يمكنه ذلك ولكنه لم يعط الفرصة قط؛ لأنه سرعان ما أتى الغزو الاستعمارى وأثبت أن أوضاع الغزو وظروفه تؤدى إلى عكس التطور الاقتصادى وإلى هدم التطور الاقتصادى أكثر مما كانت تفعل

بتجارة العبيد لأنه مع الغزوات أتت السيطرة والإخضاع، وهذا الإخضاع شكل عنصراً من عناصر إنهاء المساهمة الإفريقية فى المشروعات التجارية الكبرى وإنهاء الإدارة الإفريقية للتجارة. وخطوة خطوة انهارت العائلات والهياكل التجارية القديمة أو جنبت لصالح الاحتكارات الأوروبية الجديدة. وقد أدخلت هذه الاحتكارات العديد من المخترعات والابتكارات التى أدت إلى سحق التكنولوچيا القديمة المتخلفة، وأدخل الحكم الاستعمارى نماذج جديدة للتبادل التجارى وصارت العملة النقدية تستخدم استخدامًا واسعًا لأول مرة وأدخلت البنوك وبدأ إنتاج الكاكاو والمحاصيل الخاصة بالفول السودانى مع استخراج المعادن من المناجم. وهذا التوسع فى الإنتاج لم يكن يختلف فى آثاره عن التوسع فى تجارة الأطلنطى أيام تجارة العبيد؛ لأن ما كان يتطور بسبب هذه التجارة هو الاقتصاديات الأوروبية وليست الإفريقية. وإن فرص التطوير إلى نظام رأسمالى إفريقى كانت منعدمة أو أنها هبطت إلى درجة الانعدام.

هل كان ما سمى بالتنمية الأوروبية لإفريقيا قبل انتهاء المرحلة الكبرى لتجارة العبيد فى غرب إفريقيا أى قبل سنة ١٨٣٠م هل كانت تنمية رأسمالية إفريقية كما أطلق الغربيون عليها، أى هل كانت للصالح الإفريقى أم لا؟

إن أية إجابة عن هذا السؤال ستكون غامضة بمراعاة التنوع الكبير جداً فى الظروف المحلية على مدى فترة طويلة، ولا شك أن التجارة بأرباح كثيرة للملوك والمجموعات الحاكمة، ولكن كثيراً ما كان الملوك يوزعون هذه الثروات على الأعياد والاحتفالات وغيرها.

إن التقدم الاقتصادى الذى كان مطلوبًا فى تلك الأيام هو إنتاج نظام رأسمالى محلى قادر على التطور التكنولوچى السريع، وهذا يتطلب تطوير الحريات الاقتصادية ولكن ما حدث هو العكس، وإن تجارة الأطلنطى كانت أبعد ما تكون عن أن تهيىء الظروف لقيام المشروعات فى ذلك الوقت.

إن الدراسات العلمية للمؤسسات التى كانت موجودة قبل العصر الاستعمارى فى إفريقيا هذه الدراسات حتى السبعينيات من القرن العشرين لا تزال فى مراحلها الأولى.

الجانب الاجتماعى

ولكن فى الجانب السياسى الاجتماعى نجد الدمار الأكبر أو يمكن أن يكون دماراً كاملاً. وهناك مراحل أربع كبرى يمكن أن نتتبعها فى العلاقات السياسية كان لكل منها أثره العميق. المرحل الأولى: فى البداية كان الاتصال هو مجرد تراكم لنقاط فى التبادل بعضها جاء سلميّا وبعضها بما يشبه الحرب، والبحارة الأوائل لم يكونوا يصنعون أكثر من أنهم كانوا يقومون بعمليات كالسطو الليلى على إفريقيا الغربية، ولكن هذا نفسه أعطى نوعًا من الأهمية الجديدة لأراضى الساحل بالنسبة لشعوبها، وهذه الأهمية المتزايدة للساحل كان لها تأثيرها فى القرن السادس عشر؛ لأن السكان فى هذه الجبهة الجديدة كيفوا أنفسهم سريعًا مع الأعمال الخاصة بالدفاع عن مصالحهم الناجمة عن التجارة العابرة للبحار، وكانت هذه هى المرحلة الثانية وهى المرحلة التى توسعت فيها التجارة والتحالفات السياسية.

فى القرن السابع عشر قويت علاقات المشاركة بين الأوروبيين وشعوب الساحل، لم يجر هذا سريعًا ولا هادئًا لقد تضمن صراعًا عنيفًا سعيًا لمزايا الاحتكار بين الأوروبيين لاحتكار البحر وبين الإفريقيين لاحتكار الأراضى، كما حدث أيضًا بين جماعات متحالفة بين الأوروبيين والإفريقيين. وفى هذه المرحلة الثالثة تشكل نوع من ميزان القوى حول تجارة الرقيق، قبل الأوروبيون القيود حول التجارة من السفن ومن حدود الشاطئ واستقر الإفريقيون على توزيع للقوى والحقوق حسب قوة الجماعة الساحلية الإفريقية فى السيطرة على منطقتها.

كانت ثمة إمكانية واعدة لتطور هذه المناطق فى هذه المرحلة. وعلى طول ساحل الذهب (ساحل غانا الحديثة) بدا لأول وهلة أن المؤسسات التقليدية التى كانت موجودة تطورت إلى نوع يشبه الأشكال الرأسمالية وظهر نوع من أصحاب المشروعات يجنون أرباحهم من وضع شبيه بالاحتكار ووجد أمراء من التجار يسعون لتشكيل نظم حديثة للإنتاج، وقد قال بعض المؤرخين إنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حدث للتجارة بما يشبه الثورة فى المجتمعات التى يعيش فيها شعوب ساحل الذهب. ولكنها كانت ثورة فاشلة؛ لأن تجارة الصادر والوارد فى هذه المنطقة كانت تشكل حجمًا أصغر مما تشكله فى مناطق أخرى، لذلك كانت الشركة غير متساوية رغم أنها بقيت نوعًا من الشراكة.

كانت هناك معوقات وكانت موازين القوى تتغير فى الأرض بواسطة البحر، لقد قاتل البريطانيون الفرنسيين كما قاتل الأدراريون (Adrars) الداهوميين (Dahomeyans)، ومع ذلك لم تكن الحروب ظاهرة إلى حد يجعلها وضعًا عامًا وكثيراً ما كان يحدث السلام بين الشركاء، وقد حدث الكسر الأول الحاكم فى القرن الثامن عشر عندما فقدت شعوب الداخل صبرها بالنسبة لوسطاء الساحل فواجه الأوروبيون فى ساحل غينيا قوى إفريقية توسعية للمرة الأولى، وقامت الصراعات المهددة ونشبت الحروب وكان الإفريقيون أكثر قوة من أن يهزموا فلما أعترف بحقهم فى الوجود كانوا مستعدين للدخول فى الشراكة.

وفى القرن التاسع عشر مع المرحلة الرابعة تغير الميزان مرة أخرى. إن إلغاء بريطانيا وفرنسا تجارة الرقيق قد حدث جنبًا إلى جنب مع صعود الاستعمار الجديد (الإمبريالية)، لم تكن أوروبا مهتمة بالمساواة فى الحقوق كانت فقط تريد السيطرة والسيادة والاستغلال الاقتصادى للقارة كلها، فلم تعد تكتفى بأسر الشعب الإفريقى وتهجيره واستعباده فقط فصار طلبتها القارة الإفريقية كلها أرضًا وثروات وشعبًا عاملاً فيها.

هذا هو السبب العميق لإلغاء تجارة الرقيق فى السياسة الأوروبية أنهم أى الأوروبيين قالوا إنه بدلاً من أن نستورد العبيد فلنحتل أرضهم ولنبقيهم فيها يعملون ويستخرجون ثرواتها لصالحنا. وفى الوقت نفسه كانت أمريكا قد استقلت عن أوروبا فلم يعد للأوروبيين مصلحة فى أن يصطادوا العبيد من إفريقيا ويصدروهم إلى أمريكا. . ألغيت العبودية عن البشر لأنهم قرروا استعباد إفريقيا كلها كقارة وأرض.

وما لبثوا أن اندمجوا فى السياسات الإفريقية والتدخل بالتحالفات وغيرها وصار من الحتم لأوروبا الصناعية أن تنتصر وتسود على إفريقيا غير الصناعية.

ويبدو من هذا العرض أن هذه العلاقات المتغيرة تظهر أن كلاً من المراحل الأربع السابق الإشارة إليها ترتبط عضويّا بالمرحلة التالية لتجارة العبيد وأزمة إلغائها والغزو الاستعمارى كل هذه كانت وجوهًا لعملية مستمرة، ومن ثم فإن الشراكةالساحلية القديمة المعتمدة على علاقات تجارة العبيد ارتبطت بموضوع الحريات وهو إلغاء الرق لأوروبا وإفريقيا وشقت الطريق للنظام الاستعمارى.

إن هذه النتيجة يسهل معرفتها من آليات تجارة العبيد فيما يتعلق بأشكال الحكم الإفريقية. ومن الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية أيضًا فإن ارتباط العلاقات الأوروبية جنحت إلى أن تتقوى بالجوانب المحافظة للتنظيم السياسى الإفريقى: النظام القبلى ونظام العشائر والرؤساء فقوى الأوروبيون من سلطات الحكام التقليديين، وهذا أعطى للقادة التقليديين مصلحة إضافية فى استبقاء الأوضاع على ما هى عليه وأصبحوا قوة محافظة، وأعطى هذا قوة للحكام فى قمع المتمردين عليهم والثائرين ضدهم.

إن حكم الرئاسات الإفريقية كان ولا يزال حكمًا يمثل شكلاً من أشكال الحكومة النيابية وكان فعالاً، ولكنه عانى من نقص شديد فإن الحروب والإغارت المستمرة كانت لصالح أشخاص من الرؤساء القبليين ذوى النفوذ فى كل من الجانبين المتحاربين.

***

إن أسباب التغيير فى التطور الأوروبى ما بين القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر معروفة تمامًا، وهذه الأسباب ليست المقصودة هنا، إنما المقصود الآن هو إظهار كيف أن التقدم الأوروبى لم يكن له مثيل فى تطور إفريقيا، ولكنه كان على حساب أية إمكانية تطور فى إفريقيا؛ لأنه فى هذه القصة يستطيع الإنسان أن يفهم لماذا كانت الهوة التكنولوچية بين شعوب أوروبا وإفريقية أو على الأقل بين الدول الكبرى والجماعات الأكثر تقدمًا، لماذا كانت هذه الهوة تتسع عبر هذه الحقبة الطويلة أى عبر سنوات تجارة الرقيق من الاختلاف الضيق إلى الاختلاف الواسع، ولماذا أتى بعد ذلك الغزو الاستعمارى، ولماذا صار من الممكن للأوروبيين أن ينظروا إلى الإفريقيين باعتبارهم بدائيين وأنهم غير ذوى ثقافة وأنهم غير قادرين على أى إنجاز حضارى ينتمى إليهم؟ هذه المقولات العنصرية فقدت كثيرًا من آثارها السامة خلال السنوات الماضية من البعث الإفريقى، ولكنها تظل فى الذاكرة فى أنها كانت أداة ثقافة رئيسية لتسويغ الهيمنة الاستعمارية.

وعلى مدى القرون الأربعة فإن ميزان الكسب كان ذا طريق واحد وبمعنى آخر كان ذا كفة واحدة للأوروبيين ولم يكن هناك أى نوع من التزاوج الخلاق بين الثقافات أو الأفكار ولا أى نوع من المشاركة فى الثروة والإنجاز.

وبالنسبة لأوروبا كانت التجارة مع إفريقيا دائمًا مربحة وهذا الربح ساعد أوروبا على تطوير أشكال منتجة للمجتمع وللحكم، ولكن بالنسبة للمجتمعات الإفريقية كان

غير قادر على أن يحمل تغيرات اجتماعية واقتصادية مطلوبة على العكس كان يلقى بهذه المجتمعات فى أوضاع سياسية واقتصادية من اليأس والإحباط. إن كل العلاقات يمكن النظر إليها باعتبارها مظهراً آخر من مظاهر التبديد غير العادى للتراكم الرأسمالى خلال الثورة الصناعية فى أوروبا.

إن هذه العلاقة أنتجت شيئًا آخر سيئًا لقد أنتجت لدى الأوروبيين شعوراً معنويّا بالسمو العرقى، مما ساعد على تسريع الغزو الاستعمارى ولا يزال ينخر كالسوس فى أعضائها. لقد ذهبوا إلى الاعتقاد بأن تجارة العبيد ليست من تبعاتهم ولكنها نتاج طبيعى لعدم الاهتمام الإفريقى بالحياة الإنسانية. وفى سنة ١٨٣٢م وافقت الحكومة البريطانية على أن ترسل حملة للنيجر مصحوبة بوكلاء ليوقعوا معاهدات مع الرؤساء المحليين لإنهاء هذه التجارة البشعة وليقنعوهم بمزايا هذا الأمر بدلاً من الحروب والاعتداءات المتبادلة. ولم يهتم هؤلاء الوكلاء المنافقون بأن يعرفوا أن هذه التجارة كانت تستحثها أوروبا وتصر عليها قرونًا عديدة. إن أوروبا وليست إفريقيا هى ما زكت تجارة العبيد عبر البحار، ولكن أوروبا بمشاعرها الاستعمارية المتباهية لم تستطع أن تعترف بابنها المشوه وهو تجارة العبيد.

وبالنسبة للإفريقيين فإن المعنويات الخاصة بسنوات تجارة العبيد مالت إلى أن تنتج لديهم شعوراً نقيضًا، لقد حملت الإفريقيين بشعور من النقص وحملتهم الإحساس بالذنب وبالخجل. لقد قال أحد الأوروبيين: نحن الأوروبيين أخطأنا بأن استعبدنا الإفريقيين ولكننا أوقفنا هذه التجارة بينما الإفريقيون لم يصروا فقط عليها بل استعبدوا بعضهم البعض فهل يستطيع الإفريقى فعلاً أن يدير نفسه بنفسه. ويقال هذا الكلام بصرف النظر عن حقيقة أن الأوروبيين هم أنفسهم وفى زمانهم ومكانهم كانوا يسترقون بعضهم بعضًا، والحقيقة أن الإفريقيين لم يسترقوا قبائلهم قط إنهم كانوا يصطادون شعوبًا أخرى كانت تعيش فى إفريقيا وبهذا المعيار لم يكونوا أقل أخلاقية من الأوروبيين.

إن كلا الأمرين الفخر والخجل أو الشعور بالسمو أو بالنقص كلها بقايا ماض يجب دفنه ولكنه لم يدفن إلا بعد أن يفهم جيدًا المشروع العبودى.

بالإضافة إلى هذا التحليل الرائع لبازيل ديفيد سون لأربعة قرون من السلب والنهب للبشر الإفريقى، يمكن بإيجاز شديد تلخيص الخسائر الإفريقية فيما يلى:

* أجبرت إفريقيا على تصدير أغلى ثرواتها وهى الأيدى العاملة البشرية حيث نقلت الملايين منها للعمل فى المزارع والمناجم الأمريكية، وحققوا أرباح طائلة وثروات ضخمة ليس لأوطانهم أو لأنفسهم بل لدول أوروبا وأمريكا.

* نجم عن تجار الرقيق استيراد البنادق والبارود وأدى إدخال الأسلحة النارية أى ثورة فى مجال القنص والقبض على الرقيق، وإلى انتشار الحروب والصراعات بين القبائل الإفريقية فأحدث ذلك دمارا فى الإنتاج وفتكًا بالقوى البشرية وتشتيتًا للسكان. وعندما بدأ التكالب الاستعمارى كان الانقسام والتشتت هو طابع الجماعات البشرية فى إفريقيا مما سهل على الغزاة الأوروبيين مهمتهم فى السيطرة على أرض القارة وتحقق الاستعمار الكامل.

* أدت الإغارات على الرقيق إلى تدمير وهجرة وحرق القرى، وأثر ذلك على الصناعات المحلية كالنسيج والأقمشة وحرف التعدين البرونزية والنحاسية والفخار التى ازدهرت فى الحضارات القديمة، وأدت إلى استغلال ونهب الثروات الإفريقية لصالح القوى الأوروبية وكان لهذا الاستغلال أثره الواضح بعد استقلال دول إفريقيا[1].

* دمرت ممالك إفريقية بكاملها مثل مملكة «المانيكونغو» فى حوض نهر زائير، ومملكة لواندا فى أنجولا، ومملكة المومو موتابا فى موزمبيق فى الشرق.

* أصبحت المجتمعات الإفريقية تعانى من حالة من الفوضى نتيجة الصراعات بين القبائل التى تبغى أسر أعدائها لبيعهم رقيقًا فساءت حالة الأمن. غياب الشباب أدى إلى شيخوخة المجتمعات وأصابتها بحالة من الاكتئاب نتيجة الحزن على فراق الابن أو الزوج أو الأب، فصارت تحيا دون أمل فى المستقبل.

* أدت تجارة الرقيق إلى الخلخلة السكانية الموجودة فى ساحل غرب إفريقيا، وهو ما أدى إلى فراغ سكانى حتى اليوم لا سيما فى أنجولا وموزمبيق وحوض نهر زائير[2].

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الرابع ص ١٤٦ ـ ١٥٠.
(٢) الموسوعة الإفريقية ـ المرجع السابق ص ٣٨٦.